بيان الإعراب والاستثناء في لا إله إلا الله لعبد الله بن حجازي

تحقيق وتعليق

إعداد د/ محمد إبراهيم محمد بخيت
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية كلية اللغات
جامعة المدينة العالمية بماليزيا
mohamed.bakhet@mediu.my

تاريخ الإرسال: 2019/04/03، تاريخ القبول 2019/05/31

الملخص: لقد صنف علماؤنا القدامى كثيرًا من الرسائل في بيان معنى لا إله إلا اللّه وفي إعرابها ، وهذا البحث هو تحقيق لرسالة منها بعنوان بيان الإعراب والاستثناء في لا إله إلا الله لعبد الله بن حجازي ، وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة ، ومبحثين: الأول اشتمل على :التعريف بالشيخ عبد الله بن حجازي ، وذلك ببيان اسمه ونسبه، ومؤلفاته، وشيوخه ، ووفاته ، ووصف المخطوط، وتوثيق نسبته، والثاني : تحقيق الرسالة ، وتكمن إشكالية البحث في اعتماده على نسختين للرسالة حيث لم أعثر على غيرهما ،وتداخل موضوع البحث مع علمي البلاغة وأصول الفقه في بعض جوانبه .

وترجع أهمية هذا البحث في كونه يخرج إلى الضوء رسالة تراثية في النحو لم تحقق من قبل ،ويهدف البحث إلى : أولا: تحقيق رسالة تراثية في النحو لم تحقق من قبل في بيان الإعراب والاستثناء في لا إله إلا الله لعبد الله بن حجازي. ثانيا :بيان مكانة مؤلف الرسالة من خلالها . ثالثا :المساهمة في تحقيق التراث النحوي ونشره.

وقد اعتمدت في أدوات ومنهج هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم المنهج الوصفي على دراسة اللغة وتحديد خصائصها، ووصف طبيعتها وصفًا دقيقًا ، والمنهج التحليلي الذي يهتم بتحليل النصوص والأقوال . وفي نهاية هذا البحث وقفت على مجموعة من النتائج أهمها: أولا: عظم مكانة مؤلف الرسالة في عصره حيث تولى مشيخة الأزهر سنة 1208 هـ، وتتلمذ عليه كثير من طلاب العلم، .ثانيا: يوقفنا البحث على أثر من التراث النحوي فيظهره للباحثين ودارسي اللغة العربية . ثالثا : يجوز في لفظ الجلالة الواقع بعد إلا في لا إله إلا الله الرفع من ستة أوجه، والنصب من وجهين. وأخيرًا : نوع الاستثناء في لا إله إلا الله تام منفي ؛ لأن التقدير: لا إله حق إلا الله، وقيل الاستثناء مفرغ، و"إله" اسم "لا" بني معها، و"إلا اللّه" الخبر.

الكلمات المفتاحية: إعراب؛ لا إله إلا الله ؛ الاستثناء ؛ عبد الله ؛بن حجازي .

المنارة للاستشارات
ww

Abstract:

Our old scientists had written many studies about explaining the meaning and the analysis of La ilaha ill allah (there is no God but Allah).This research is an investigation of a thesis titled Explanation of the Analysis and the Exclusion of La ilaha illallah (there is no God but Allah) by Abdullah bin Hegazy. The research includes an introduction and two themes: the first one includes an overview of Sheikh Abdullah bin Hegazy covering his name, descent, publications, scholars and death in addition to the description and documentation of the manuscript, the second: an investigation of the study. The research dilemma is that it relies on two copies of the study as I couldn't find others. The importance of this research is that it gives us a heritage study of grammar that has not been achieved before. The research aimed at: first: to investigate a heritage study of grammar that has not been achieved before concerning explanation of the analysis and the exclusion of La ilaha illallah (there is no God but Allah) by Abdullah bin Hegazy. Second: explanation of the prestige of the study author, third: contribution in the preservation and dissemination of syntactic heritage. In the tools and methodology of this research, I adopted the descriptive and analytical approach where the descriptive approach is based on the study of the language, identification of its characteristics and accurate description of its nature while the analytical approach focuses on the analysis of texts and statements. At the end of the research, I was able to conclude a number of results including mainly: first: the great prestige which the author of this study enjoyed in his era as he was the Sheikh of Al-azhar in 1208 A.H. and he was the master of many students. Second: the research highlights an important topic of the syntactic heritage for the researchers and learners of Arabic language. Third: The word of Majesty that comes after (illa) in La ilaha illallah (there is no God but Allah) may be raised up (ar-raf3) in six ways and an-naSb in two ways. Finally: the type of exclusion in La ilaha illallah is complete and negative because the presumption is: La ilaha Haq illallah (there is no right God but Allah), it is said that the exclusion is

المنارة للاستشارات
ww

emptied, "ilah" is a noun of "La" which is indeclinable with it and "Illallah" is the predicate.

Key words: The Analysis of La ilaha illallah(there is no God but Allah), the Exclusion of La ilaha illallah (there is no God but Allah), Abdullah bin Hegazy.

مقدمة:

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام ، والصلاة والسلام على مَنْبَع البيان ، ومَهْبِطِ العرفان، المؤَدبِ بالقرآن سيدنا محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ الذي بعثه ربه هاديًا للعاصين ، ومنارا للسائرين ، وشفيعًا للمؤمنين ،ورحمة للعالمين، وسيدًا للبشر أجمعين ، وبعد :

إن تحقيق كتب التراث من أجل الأعمال العلمية وأشرفها لاسيما تحقيق التراث النحوي والصرفي إذ إنه يصلُ حاضر الأمة بماضيها، ويسهم إسهامًا فعالًا في بعث الكنوز النفيسة الجديرة بأن يشمر الباحثون في ميدان النحو واللغة عن ساعد الجد فينفضوا الغبار عنها بتحقيقها ودراستها ، ومعالجتها معالجة حديثة تبرز مضامينها ، وتوضح معالمها ؛ لتكون الاستفادة من هذه الكنوز سهلة المسالك ، سائغة المشارب .

أهمية البحث :ترجع أهمية هذا البحث في كونه يلقي الضوء على رسالة تراثية في النحو **في بيان الإعراب والاستثناء في لا إله إلا الله لعبد الله بن حجازي** ، فلقد صنف علماؤنا القدامى كثيرًا من الرسائل في بيان معنى لا إله إلا اللّه وفي إعرابها، من هذه الرسائل :

– رسالة في إعراب لا إله إلا اللّه لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة 761 هـ ، حققها د. حسن موسى الشاعر ، نشر في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددين 82.81، سنة 1409 هـ.

– رسالة في إعراب لا إله إلا اللّه للزركشي المتوفى سنة 794هـ ،تحقيق علي محي الدين القرة داغي، دار الإصلاح، القاهرة.

– رسالة في إعراب لا إله إلا الله، وتسمى التجريد في إعراب كلمة التوحيد لمصنفها علي بن سلطان القاري(ت 1014هـ) ، ضبط مشهور حسن سلمان، ط1 1411 هـ ، 1991م ،دار عمار، المكتب الإسلامي، بيروت .

– إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا اللّه لمصنفها إبراهيم بن حسن الكوراني، المتوفى سنة 1101هـ.

ـ مسألة في كلمة الشهادة للزمخشري ، مخطوطة برلين، وهذا ما دعاني إلى الاهتمام بهذه المخطوطة وتحقيقها.

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في اعتماده على نسختين فقط للرسالة المحققة حيث لم أعثر على غيرهما، وتداخل موضوع البحث مع علمي البلاغة وأصول الفقه في بعض جوانبه .

أسئلة الدراسة: تدور وتتمحور أسئلة هذه الدراسة في التساؤلات التالية:

المنارة للاستشارات
ww

ـ من الشيخ عبد الله بن حجازي ، وما أهم أعماله ، وما مكانته العلمية ، ومتى توفي؟

ـ ما إعراب لفظ الجلالة الواقع بعد إلا في لا إله إلا الله ؟

ـ ما نوع الاستثناء في لا إله إلا الله ؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

أولا: التعريف بالشيخ عبد الله حجازي فهو شيخ الإسلام بالديار المصرية عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي الأزهري الشافعي الخلوتي، فقد ولد ـ رحمه الله ـ في حدود الخمسين ومائة وألف (1150هـ) ، من أهل قرية (الطويلة) بمحافظة الشرقية بمصر، له مؤلفات عديدة منها هذه الرسالة ، تعلم في الأزهر وولي مشيخته ،وتوفي الشيخ يوم الخميس ثاني شهر شوال سنة سبع وعشرين ومائتين وألف(1227 هـ).

ثانيا : يجوز في لفظ الجلالة الواقع بعد إلا في لا إله إلا الله الرفع والنصب ، فأما الرفع فمن ستة أوجه، وهي :

1- أن خبر (لا) محذوف، و(إلا الله) بدل من موضع لا مع اسمها، أو من موضع اسمها قبل دخولها، وهذا هو الإعراب المشهور لدى المتقدمين وأكثر المتأخرين.

2- أن خبر لا محذوف، كما سبق، والإبدال من الضمير المستكن فيه.

3- أن الخبر محذوف أيضًا، و(إلا اللّه) صفة لـ (إله) على الموضع، أي موضع لا مع اسمها، أو موضع اسمها قبل دخول (لا).

4- أن يكون الاستثناء مفرغًا، و(إله) اسم (لا) بني معها، و(إلا اللّه) الخبر.

5- أن (لا إله) في موضع الخبر، و(إلا اللّه) في موضع المبتدأ.

6- أن تكون (لا) مبنية مع اسمها، و(إلا الله) مرفوع بـ (إله) ارتفاع الاسم بالصفة، واستغني بالمرفوع عن الخبر.

وأما نصب ما بعد (إلا) فمن وجهين:

1- أن يكون على الاستثناء، إذا قدر الخبر محذوفًا، أي لا إله في الوجود إلا اللّه عز وجل.

2- أن يكون الخبر محذوفًا، كما سبق، و(إلا اللّه) صفة لاسم (لا) على اللفظ، أو على الموضع بعد دخول (لا) ؛ لأن موضعه النصب.

ثالثا : نوع الاستثناء في لا إله إلا الله تام منفي ؛ لأن التقدير: لا إله حق إلا الله، وقيل الاستثناء مفرغ، و(إله) اسم (لا) بني معها، و(إلا اللّه) الخبر.

المصطلحات والمفاهيم : يهدف البحث إلى الوقوف على مفهوم مصطلحي الإعراب والاستثناء ، **فالإعراب** في اللغة له معانٍ كثيرة، منها: البيان، والإجادة، والحسن، والتغيير، وإزالة الفساد عن الشيء، والتكلم باللغة

المنارة للاستشارات
ww

العربية، واصطلاحًا: له مفهوم معنوي وآخر لفظي ، فالمعنوي هو تغير أواخر الكلم بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها، واللفظي هو أثر ظاهر أو مقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة.

ومصطلح الاستثناء يراد به : اسم يذكر بعد إلا، أو إحدى أخواتها، يخالف ما قبلها في الحكم نفيًا أو إثباتًا، أو هو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور، أو متروك بـإلا أو ما في معناها.

منهج البحث :اعتمد الباحث في هـذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، إذ أن المنهج الوصفي يقوم على أساس دراسة اللغة وتحديد خصائصها، ووصف طبيعتها وصفًا دقيقًا ، والمنهج التحليلي الذي يهتم بتحليل النصوص النحوية والأقوال .

أدوات البحث : تمثلت منهجية البحث وأدواته في النقاط التالية :

أولًا: احترمت نص الرسالة فلم أتدخل فيه إلا بالقدر الذي لا يمس جوهره ككتابته وفق القواعد الإملائية المعروفة لنا اليوم .

ثانيًا: قَابَلتُ بين نسختي الرسالة وأثبت الفروق بينهما في الحاشية .

ثالثًا: خَرَّجْتُ الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية من حديثٍ أوأثرٍ، مع بيان موضع الشاهد واللغة .

رابعًا: وثَّقتُ النصوص والآراء التي نقلها مؤلفُ الرسالة عن غيره من النحاة وذلك بالرجوع إلى مؤلفات أصحابها ، أو إلى أمهات الكتب النحوية .

خامسًا: ضبطتُ الشواهدَ ضبطًا تامًا معتمدًا في ذلك على كتب الشواهد كالخزانة وغيرها .

سادسًا :ضبطتُ متنَ الرسالة وفق ما جاء في المخطوطتين .

سابعا :ترجمتُ لمؤلِف الرسالة والأعلام التي وردت بالرجوع إلى كتب التراجم.

ثامنا : عَنْوَنْتُ لجزئياتِ البحث ووضعتها بين معكوفين .

تاسعًا: ذكرت المعلومات كاملةً عن المصادر والمراجع عند ذكرها أول مرة ، وفي نهاية البحث في فهرس المراجع والمصادر.

حدود البحث: هذا البحث لا حدود له زمانية أو مكانية ، وله حدود موضوعية حيث تُرَكِّزُ هذه الدّراسة على تحقيق رسالة في علم النحو في بيان الإعراب والاستثناء في لا إله إلا الله لعبد الله بن حجازي .

إجراءات البحث وهيكله: اشتمل هذا البحث على مبحثين:

اشتمل الأول على : التعريف بالشيخ عبد الله بن حجازي ، وذلك ببيان اسمه ونسبه، ومؤلفاته، وشيوخه ، ووفاته ، ووصف المخطوط، وتوثيق نسبته . **والثاني** : تحقيق الرسالة .

المنارة للاستشارات
ww

الدراسات السابقة : في حد علم الباحث لم تحقق هذه الرسالة من قبل ، إلا أن موضوعها قد تناولته كثير من كتب النحو والرسائل في نفس الموضوع لعلماء آخرين ، وقد اعتبرت هذه الكتب والرسائل من مراجع التحقيق ، وقد استفدت من عرضها وأحلت على بعضها أثناء الدراسة ، ومن هذه الكتب والرسائل:

1 – رسالة في إعراب لا إله إلا اللّه لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة 761 هـ، حققها د. حسن موسى الشاعر ، نشر في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددين 82.81، سنة 1409 هـ.

2– رسالة في إعراب لا إله إلا اللّه للزركشي المتوفى سنة 794هـ ،تحقيق علي محي الدين القرة داغي، دار الإصلاح، القاهرة.

3– رسالة في إعراب لا إله إلا الله، وتسمى التجريد في إعراب كلمة التوحيد لمصنفها علي بن سلطان القاري(ت 1014هـ) ، ضبط مشهور حسن سلمان ، ط1 1411 هـ ، 1991م ،دار عمار، المكتب الإسلامي، بيروت

4– إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلا اللّه، لمصنفها إبراهيم بن حسن الكوراني(ت 1101هـ)، تحقيق د. أحمد رجب أبو سالم .

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف:(عبد الله بن حجازي الشرقاوي) [1]

اسمه ونسبه : هو شيخ الإسلام بالديار المصرية عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي الأزهري الشافعي الخلوتي، ولد في حدود الخمسين ومائة وألف (1150هـ) [2]، من أهل قرية (الطويلة) بمديرية الشرقية بمصر.

تعلم في الأزهر، وولي مشيخته سنة 1208 هـ.

شيوخه : سمع من الملوي والجوهري الحفني والدمنهوري ومن الشيخ يوسف الحفني والبليدي ومحمد الفارسي وعلي الصعيدي وعمر الطحلاوي وعطية الأجهوري، وسمع الموطأ على عليّ بن العربي الشهير بالسقاط، وأخذ عن الشيخ محمود الكردي ، ودرس الدروس بالجامع الأزهر، وقرأ بغيره أيضاً وتحقق ودقق وحرر[3] .

مؤلفاته: له مؤلفات عديدة : منها (حاشية على شرح التحرير) في فقه الشافعية ، التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح ، فرغ من تأليفه في يوم الأحد نصف شهر شعبان سنة 1211هـ, طبع في دار الكتب العلمية

---

(1) كحالة ،عمر رضا، معجم المؤلفين، د.ط (بيروت، مكتبة المثنى ,دار إحياء التراث العربي ،1999م) ، ج11 ، ص 17،الزركلي،خير الدين بن محمود ،الأعلام ، ط 6 (لبنان ،بيروت ،دار العلم للملايين ، 1984م)، ج 4 ، ص 78.

(2) الزركلي، الأعلام ، ج4، ص78 .

(3) البيطار ،عبد الرزاق، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ، تحقيق: محمد بهجة البيطار، ، ط4(دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، 1979م)ج1 ، ص 447 ، الجبرتي، عجائب الآثار ، د ط (بيروت ،دار الجيل، د ت)،ج3 ،ص 375.

المنارة للاستشارات
ww

في ثلاثة مجلدات بتحقيق (عبد القادر محمد علي) ،الجَامِعُ الحَاوِي فِي مَرْوِيَّاتِ عَبْدِ اللهِ الشَّرْقَاوِي، اختصار الشمائل، وله تاريخ مصر، والتحفة البهية في طبقات الشافعية، وحاشية على تحفة الطلاب ، وشرح نظم الشيخ يحيى العمريطي وشرح العقائد المشرقية والمتن له أيضاً، وشرح مختصر في العقائد والفقه والتصوف مشهور في بلاد داغستان، وشرح رسالة عبد الفتاح العادلي في العقائد، ومختصر الشمائل وشرحه له، ورسالة في لا إله إلا الله ـ موضوع البحث ـ ، ورسالة في مسألة أصولية في جمع الجوامع ، وشرح الحكم والوصايا الكردية في التصوف ، وشرح ورد السحر للبكري، ومختصر المغني في النحو، وغير ذلك[1].

وفاته : توفي الشيخ يوم الخميس ثاني شهر شوال سنة سبع وعشرين ومائتين وألف (1227 هـ)[2] .

ثانيا : وصف المخطوطة :

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسختين الأولى ورمزت لها بالرمز (أ) عنوانها :رسالة في بيان الإعراب والاستثناء في لا إله إلا الله تأليف عبد الله بن حجازي الشرقاوي (ت1227هـ) ، كتبت بخط عبد الله بن إدريس في القرن الثالث عشر الهجري تقديرًا ، وتتكون من تسع ورقات ، كل ورقة واحد وعشرون سطرًا ، مقاسها 21.5 × 15 سم ، نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، والنسخة بمكتبة جامعة الملك سعود تحت رقم 2037، وباقي المخطوط رسالة أخرى في أسماء البحور العروضية.

والثانية هي نسخة بالمكتبة المركزية لوزارة الأوقاف المصرية بمسجد السيدة زينب بالقاهرة رقمها العام 4578، ورقمها الخاص 1467 ، ورمزت لها بالرمز (ب) ،وعنوانها بيان الإعراب والاستثناء /عبد الله بن حجازي بن إبراهيم ، كتبت بخط حسن شحاته سنة 1303هـ ، وتتكون من ثماني ورقات ، كل ورقة خمسة وعشرون سطرًا ، نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ،بها ختم وزارة الأوقاف على ورقة الغلاف ، وتملك لمكتبة التراث الإسلامي بأبي العباس بالإسكندرية .

(1) البيطار ،حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ،ج1 ،ص 447، الكتاني ،عبد الحي ، فهرس الفهارس، المحقق إحسان عباس، ط2 (بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 1982) .ج2 ،ص1071 ، الجبرتي ، عبد الرحمن بن حسن ، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، د ،ط (بيروت ،دار الجيل ، د، ت).ج 3 ،ص 375 .

(2) البيطار ، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر،ج1 ،ص 447، الكتاني ،فهرس الفهارس والأثبات ،ج2 ،ص 1072 ، البغدادي: إسماعيل،هدية العارفين ، د ط (بيروت : دار الكتب العلمية ،1992م)،ج 1،ص488 ، وكحالة ،معجم المؤلفين،ج 6 ،ص 41 .

المنارة للاستشارات
ww

أولها " أما بعد: فيقول كثير المساوئ عبد الله بن حجازي الشرقاوي هذه كلمات وضعتها لبيان الإعراب والاستثناء في لا إله إلا الله على وجه مختصر سألني في ذلك بعض الأفاضل" .

وبالنسخة (أ) تصدير للناسخ بَيَّنَ فيه الأوجه الإعرابية في بسم الله الرحمن الرحيم .

وآخرها: " وبهذا يجاب عن قول الرازي إن قدر أنه لا إله في الوجود إلا الله جاز أن يكون إلها في الإمكان وإن قدر في الإمكان يصير المعنى لا إله ممكن إلا الله فإنه ممكن عقلا والجماع باطل فلا يتم به التوحيد مه أنها كلمة توحيد اتفاقا هذا حاصل ما تيسر جمعه على ما يتعلق بهذه الكلمة المشرفة من الإغراب وغيره حسبما فتح الله به تعالى وهو أعلم بالصواب " .

توثيق النسبة : نص على نسبة الرسالة في صفحة الغلاف بعنوان رسالة في بيان الإعراب والاستثناء عبد الله بن حجازي الشرقاوي ، وكذلك في مقدمة الرسالة حيث قال" فيقول كثير المساوئ عبد الله بن حجازي الشرقاوي هذه كلمات وضعتها لبيان الإعراب والاستثناء في لا إله إلا الله على وجه مختصر".

وأشارت كتب التراجم إلى نسبتها له[1] .

صور المخطوطتين:صورة الصفحة الأولى

(1) البيطار ،حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ،ج1 ،ص 447، الكتاني ، فهرس الفهارس، ج2 ،ص1071 ، الجبرتي ، تاريخ عجائب الآثار، ج 3 ،ص 375 .

المنارة للاستشارات

صورة الصفحة الأخيرة

المبحث الثاني:النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

الباء حرف من حروف الجار ، اسم مجرور بالباء وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره ابتداء ، بسم الله ، مضاف ، الله مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، موصوف الرحمن صفة له ، والصفة تابع للمجرور مجرور، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، الرحيم صفة بعد صفة وهو مجرور أيضًا ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، وإنما قدم الرحمن على الرحيم ؛ لأن الرحمن فيه مبالغة ليس في الرحيم ؛ لأن الرحمن بمعنى الإرحام فرق[2] ، والرازق بمعلق بالدنيا متقدم علي الآخرة ، والآخرة

(1) هذه مقدمة ناسخ الرسالة ـ النسخة أ ـ عبد الله بن إدريس تحدث فيها عن أوجه إعراب بسم الله الرحمن الرحيم .

(2)اعلم أنّ الفرق بين الرحمن والرحيم أنّ الرحمن اسم خاص بصفة عامة، والرحيم اسم عام بصفة خاصة، وخصوص اللفظ في الرحمن بمعنى أنّه لا يجوز أن يسمّى به لما سوى اللّه تعالى، وعموم المعنى من حيث إنّه يشتمل على جميع الموجودات من طريق الخلق و الرزق و النفع و الدفع، و عموم اللفظ في الرحيم من حيث اشتراك المخلوقين في التسمية به، و خصوص المعنى ؛لأنّه يرجع إلى اللطف و التوفيق المخصوصين بالمؤمنين، و في الرحمن مبالغة في معنى الرحمة ليست في الرحيم، هي إمّا بحسب شموله للدارين و اختصاص الرحيم بالدنيا ، و إمّا بحسب كثرة أفراد المرحومين وقلتها ، فإنّ رحمة الدنيا تعم المؤمن و الكافر و رحمة الآخرة تخص المؤمن، و إما باعتبار جلالة النّعم ودقتها . التهانوى ، محمد على ، كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم ، د ط (بيروت ، مكتبة لبنان ناشرون، 1996 م) ج 1، ص: 848.

المنارة للاستشارات
ww

مؤخرًا من الدنيا ، والرحمن لفظ خاص ومعناه عام ، والرحيم لفظ عام خاص[1] ، قوله الرحمن الرحيم إعرابها تسعة أوجه سبعة جائزة واثنان ممتنعان ، فالسبعة الصحيح جرهما ورفعهما ونصبهما ورفع الأول ونصب الثاني، وعكسه ،وجر الأول ونصب الثاني ورفعه ،ويمتنع الثاني بعد نصب الأول ورفعه، وقال في الرحمن الرحيم تسعة أوجه يمتنع منها وجهان ويجوز سبعة ، وجه يجب القراءة به ، وأما القرآن فليس فيه إلا وجه لا بد إن جررت الرحمن جاز لك في الرحيم الجر والنصب والرفع[2]، وإن نصبت الرحمن جاز لك في الرحيم النصب والرفع وامتنع الجر ، وإن رفعت الرحمن جاز لك في الرحيم رفعه ونصبه وامتنع جره ، فحاصله أنك إذا نصبت الرحمن أو رفعته امتنع جر الرحيم انتهى .

ومعنى المجاز كلمة مستعملة في غير موضعها[3] ، الحقيقة كلمة مستعملة موضعها ،العوامل مبتدأ والمبتدأ مرفوع بالابتداء[4] ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، انتهى .

(1){ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ } قال ابن عباس رضي الله عنهما: هما اسمان رقيقان أحدهما أرق من الآخر، واختلفوا فيهما منهم من قال: هما بمعنى واحد مثل ندمان ونديم ومعناهما ذو الرحمة، وذكر أحدهما بعد الآخر(تطميعًا) لقلوب الراغبين، وقال المبرد: هو إنعام بعد إنعام، وتفضل بعد تفضل، ومنهم من فرق بينهما فقال: الرحمن بمعنى العموم والرحيم بمعنى الخصوص. فالرحمن بمعنى الرزاق في الدنيا وهو على العموم لكافة الخلق، والرحيم بمعنى المعافي في الآخرة والعفو في الآخرة للمؤمنين على الخصوص ولذلك قيل في الدعاء: يا رحمن الدنيا ورحيم الآخرة، فالرحمن من تصل رحمته إلى الخلق على العموم، والرحيم من تصل رحمته إليهم على الخصوص، ولذلك يدعى غير الله رحيما ولا يدعى غير الله رحمن ، فالرحمن عام المعنى خاص اللفظ، والرحيم عام اللفظ خاص المعنى ، والرحمة إرادة الله تعالى الخير لأهله، وقيل هي ترك عقوبة من يستحقها وإسداء الخير إلى من لا يستحق، فهي على الأول صفة ذات، وعلى الثاني صفة(فعل) .البغوي ،الحسين بن مسعود ، معالم التنزيل ، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر – عثمان جمعة ضميرية – سليمان مسلم الحرش ، ط 4 (مصر ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، 1417 هـ – 1997 م) ،ج1 ، ص 51.

(2) هذا على قاعدة قطع النعوت بأن ترفعه على إضمار مبتدأ ، أو تنصبه على إضمار فعل .

(3)عُمُومُ الْمَجَازِ تَعْرِيفُهُ : هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي مَعْنًى كُلِّيٍّ شَامِلٍ لِلْمَعْنَى الْحَقِيقِيِّ وَالْمَعْنَى الْمَجَازِيِّ.

(4)مذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، صرح بذلك في مواضع كثيرة منها:

قوله: المبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام، ثم قال: فالمبتدأ الأول، والمبني عليه ما بعده، فهو مسند ومسند إليه. ثم قال: واعلم أن المبتدأ لا بد أن يكون المبني عليه شيء هو هو، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ به، فأما الذي بني عليه شيء هو هو، فإن المبني يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك: "عبد الله منطلق"، ارتفع "بعد الله"؛ لأنه ذكر ليبني عليه "المنطلق"، وارتفع "المنطلق"؛ لأن المبني على المبتدأ بمنزلته. ينظر :سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب، تح: عبد السلام هارون ،ط 2 (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م) ،ج 1، ص 278، ابن مالك ،

المنارة للاستشارات
ww

قوله الألف واللام في العوامل لعهد الذهن أو لعهد الحضور[1]، سمى الألف واللام لعهد الذهن باعتبار ما هو في الذهن الضيف ، ولعهد الحضور باعتبار حضوره بنفسه في قوله العوامل في النحو مائة .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدِنَا محمدٍ سيدِ المرسلين وعلى[2] آلهِ وصحبهِ أجمعين أما بعد: فيقول كثير المساوئ عبد الله بن حجازي الشرقاوي هذه كلمات وضعتها[3] لبيان الإعراب والاستثناء في لا إله إلا الله [4] على وجه مختصر سألني في ذلك بعض الأفاضل أصلح الله لي وله الأحوال آمين .

[علة بناء لا مع اسمها]

اعلم[1]أن لا نافية للجنس[2] وإلـــه اسمها مبـــني مـعـــها عـــلى المشـــهور[3]إما لتضـــمنه معنى

شرح الكافية الشافية، تح: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود ، ط 1(بيروت لبنان : دار الكتب العلمية ،1420هـ ـ 2000م)ج 1، ص 335، ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ج1 ، ص 200.

(1)"ال" الداخلة على الاسم يقسمها النحويون ثلاثة أقسام ؛ لأنها إما للعهد أو لتعريف الجنس أو للاستغراق، والعهد قد يكون عهداً ذكرياً ،وقد يكون عهداً ذهنياً ، وقد يكون عهداً حضورياً، أما العهد الذكري فهو لابد أن يكون سبق لما دخلت عليه ذكره في الكلام السابق قال الله عزّ وجلّ [إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولاً شَاهِداً عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ] [المزمل:15-16] أي رسول ؟ هو المذكور سابقاً فـ "ال" الموجودة هنا هي "ال" التي للعهد الذكري، أما "ال" التي للعهد الذهني فنحو قولك مثلاً جاء الأستاذ ، تصلح لكل أستاذ لكن إذا كان بينك وبين المخاطب عهد في أستاذ معين فإنه لا ينصرف الذهن إلا إليه هذه "ال" المسماة بـ "ال" التي للعهد الذهني ؛لأنه مخزون في الذهن ،أما العهد الحضوري فمنه قول الله عزّ وجلّ [الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ] [المائدة: 3] فإن "ال" في اليوم للعهد الحضوري يعني اليوم الذي نحن فيه الآن هذه "ال "العهدية.

(2) سقطت من أ .ينظر: السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح/ د. عبد الحميد هنداوي ، د. ط (مصر: القاهرة،المكتبة التوفيقية ، د . ت)، ج 1 ، ص 526 ، الشيخ خالد، التصريح على التوضيح ، وبهامشه حاشية الشيخ يس ، د. ط (مصر، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي ، د . ت). ، ج1،ص 236.

(3) في ب أوضعتها .

(4) ينظر: حاجي عوض ، يعقوب ، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق سعد محمد عبد الرازق ط1(المنصورة، مكتبة الإيمان ، د ت) ،ص476 ،477،ابن يعيش، الحسن بن محمد ، شرح المفصل، تح/ أ. أحمد السيد أحمد ، ط1(مصر: المكتبة التوفيقية، د .ت) ،ج 1، ص107، ابن القواس، عبد العزيز بن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معط ، تح: على موسى الشوملي ، ط 1(مصر: مكتبة الخريجي ، 1405 هـ .1985 م)، ص 154، ابن معط ، ألفية ابن معط ، ص940 ، السيوطي ، همع الهوامع، ج 1 ، ص 529 .

المنارة للاستشارات
ww

(1) في ب إعلم .

(2) سقطت من أ . وتأتي (لا) في الكلام على عدة أقسام: أحدها: أن تكون عاطفة ، ولها شروط ثلاثة:

الأول: أن يتقدمها إثبات ، كجاء زيد لا عمرو ، أو أمر كاضرب زيداً لا عمراً ، أو دعاء نحو: غفر الله لزيد لا عمرو ، أو تحضيض نحو: هلا تضرب زيداً لا عمراً ، أو نداء نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي ، وأنكره ابن سعدان ، وقال: ليس هذا من كلامهم. والثاني: أن لا تقترن بعاطف ، والثالث: أن يتعاند متعاطفاها ، فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد ، أو لا عاقل لصدق اسم الرجل عليه بخلاف لا امرأة ، أو عالم لا جاهل ، أو عمرو لا زيد. ينظر :خلاف العلماء في جواز العطف بها عند : الرضي ، محمد بن الحسن ، **شرح كافية ابن الحاجب** ، تح/ أحمد السيد أحمد ،د. ط (مصر: المكتبة التوفيقية ، د .ت)، ج4، ص426 ، 427 ، وابن عصفور ،**شرح جمل الزجاجي**، علي بن مؤمن ، تح: فواز الشعار ، ط1(بيروت لبنان: دار الكتب العلمية ،1419هـ ـ 1998م). ج 1، ص101 ، والمالقي ،،أحمد، **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، تحقيق د. أحمد الخراط، د ط (دمشق.، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، د ت)،ص 257 – 259 ، وأبو حيان ، محمد بن يوسف بن علي، **ارتشاف الضرب** ، تح: د. رجب عثمان محمد ، راجعه: د. رمضان عبد التواب، ط1 (القاهرة: مكتبة الخانجي ، 1428هـ ـ 1998م) ،ج3، ص1827 ، وابن عقيل ،شرح ابن عقيل، ص212 ، والشيخ خالد ،التصريح ، ج2، ص149 ، و السيوطي ، همع الهوامع، ج 3، ص215 ، 216 ، والأشموني ، محمد بن علي، **شرح الأشموني** على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان ،د .ط(مصر، دار إحياء الكتب العربية ،د . ت)، ج 3، ص112.

الثاني من أوجه (لا): أن تكون نافية وهي على أربعة أوجه: أولها: أن تكون عاملة عمل (إنّ) ، وذلك إذا كان المراد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص ، وذلك نحو: لا صاحبَ جودٍ ممقوتٌ، والثاني: أن تكون عاملة عمل (ليس) ، والثالث: أن تكون جواباً مناقضاً لـ(نَعَمْ) ، وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً ، يقال: أجاءك زيد؟ فتقول: (لا) ، والأصل لا لم يجيء. الرابع: أن تكون على غير ذلك .

الثالث من أوجه (لا): أن تكون موضوعة لطلب الترك ، وتختص بالدخول على المضارع وتقتضي جزمه واستقباله سواء كان المطلوب منه مخاطباً ، أو غائباً ، أو متكلماً . ينظر: ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، د . ط (بيروت : نشر، دار السلام،2014م) ج 1، ص549.

والرابع من أوجه (لا): (لا) الزائدة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده ، نحو: [مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلاَّ تَتَّبِعَنِ] سورة طه الآيتان (92، 93).ينظر: الرضي ،شرح كافية ابن الحاجب، ج 4، ص444 ، و المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق د 0 فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل ، د ط (مصر، دار الكتب العربية ، د ت) ، ج 1، ص51.

(3)قال البصريون: "إنما قلنا إنه مبني على الفتح ؛ لأن الأصل في قولك لا رجل في الدار لا من رجل في الدار؛ لأنه جواب من قال هل من رجل في الدار؟ فلما حذفت (من) من اللفظ وركبت مع (لا) تضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى ،وإنما بنيت على حركة ؛ لأن لها حالة تمكن قبل البناء وبنيت على الفتح ؛ لأنه أخف الحركات .

ينظر : الأنباري ،الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج1 ، ص 367.

المنارة للاستشارات
ww

مِنْ[1] إذ التقدير لا من إله ؛ لأن هذا واقع في جواب سؤال[2] سائل سأل فقال هل من إله ؟ فقال لا إله أي لا من إله، ولهذا كان نصًا في العموم كأنه نفى كل إله غيره تعالى ، أو لتركيبه معها تركيب خمسة عشر[3] ، وقيل إنه معرب منصوب بها وحذف تنوينه تخفيفًا[4] ، ورد بأن الاسم المطول أولى بالتخفيف مع أنه منون ، وإذا بنيتا على المشهور وهو البناء فموضع الاسم نصب بلا العاملة عمل إن والمجموع من لا إله في موضع رفع بالابتداء[5] والخبر المقدر هو[6] لهذا المبتدأ ، ولم تعمل فيه لا عند سيبويه[7] ، وقال الأخفش[1] هي العاملة فيه[2]

(1) سقطت من أ .ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ،ج 1، ص 105، 106، الشيخ محمد ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، د، ط(القاهرة، ط/ عيسى البابي الحلبي، د، ت) ، ج 1، ص 139.

(2) في هامش ب أي المجيب هو .

(3)اختلف النحويون القائلون بالبناء في علة بنائه على أربعة مذاهب :المذهب الأول : ذهب سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وأبو علي الفارسي، وابن جني، وغيرهم إلى أن علة بنائه هي تركبه مع (لا) كتركب (خمسة عشر) ، ونسب هذا المذهب إلى الجمهور ، المذهب الثاني : ذهب الرماني ، وابن الشجري ، والعكبري ، والخوارزمي ، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن عصفور ، والرضي، وغيرهم إلى أن علة البناء هي تضمنه معنى (من) الاستغراقية ، المذهب الثالث : ذهب ابن الناظم إلى أن علة البناء هي تركب الاسم مع (لا) كتركب (خمسة عشر) وتضمن الحرف معنا، المذهب الرابع : نسب أبو حيان إلى بعض النحاة أن علة البناء هي تضمن معنى (اللام) الاستغراقية . ينظر: سيبويه، **الكتاب** ، ج2، ص 275، والمبرد ، **المقتضب** ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، د ط(القاهرة ، نشر: دار الكتب المصرية, 2013م) ج 4، ص358، الرضي ،**شرح كافية ابن الحاجب**، ج 1، ص256،**بخيت ، محمد ، شرح جمل الزجاجي بين ابن عصفور** (ت669هـ)وابن الضائع(ت680هـ) دراسة نحوية مقارنة، (رسالة دكتوراه) كلية اللغة العربية بالمنصورة جامعة الأزهر،2015م، ص 259: 263.

(4)ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفي بلا معرب منصوب بها نحو لا رجل في الدار ، ينظر : الأنباري ،الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج1 ، ص 366.

(5)ينظر :ابن يعيش ،شرح المفصل ، ج2 ، ص 91، الشيخ خالد، التصريح، ج1 ، ص 351 ، السيوطي ، همع الهوامع ،ج 2 ، ص 203 ،أبو حيان ، البحر المحيط ، **تحقيق : صدقي محمد جميل ،د ط (بيروت ، الناشر : دار الفكر . 1420 هـ)** ، ج4 ، ص 403 ، قال القيسي :"قوله الله لا إله إلا هو الله مبتدأ وخبره نزل عليك الكتاب ولا إله إلا هو لا إله في موضع رفع بالابتداء وخبره محذوف وإلا هو بدل من موضع لا إله". القيسي ،مكي بن أبي طالب ، مشكل إعراب القرآن ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ط2(بيروت ، مؤسسة الرسالة،1405هـ)ج1 ، ص 148.

(6) سقطت من ب .

(7)سيبويه ،الكتاب ،ج2 ،ص 274. قال سيبويه : " فلا لا تعمل إلا في نكرة كما أن رب لا تعمل إلا في نكرة ، وكما أن كم كم لا تعمل في الخبر و الاستفهام إلا في النكرة ؛ لأنك لا تذكر بعد لا إذا كانت عاملة شيئا بعينه " . **ابن السراج** ، محمد

المنارة للاستشارات
ww

فيه[2] ، وأشكل جعل مجموع الكلمتين معا في محل رفع بالابتداء بأن تعريف المبتدأ غير صادق على ذلك إذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة أو صفة معتمدة (على نفي أو استفهام وليس مجموع لا إله اسمًا مجردًا ولا صفة معتمدة)[3]، ورد بأن مجموع لا إله اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر في قولك عندي خمسة عشر ، وحقق بعضهم أن لا لا تعمل في الاسم كالخبر فالذي في محل رفع بالابتداء لفظ إله لا المجموع وعليه فلا إشكال وأن الاسم المعظم يرفع وهو الكثير، ولم[4] يأت في القرآن العزيز غيره[5]، وقد ينصب .

[أوجه الرفع]

بن سهل ، الأصول في النحو ، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي، ط 3(بيروت: مؤسسة الرسالة ،1988م) ، ج1،ص380، وابن يعيش ،شرح المفصل ،ج1، ص105- 107 .

(1) ينظر رأيه في: الأنباري ، أسرار العربية 246 ، الإنصاف مسألة 53 ، ابن هشام ، مغني اللبيب، ص263 ، الشيخ خالد ، التصريح ، ج1، ص 237،الأشموني ،شرح الأشموني ، ج2، ص6،وينسب هذا القول أيضا إلى المازني والمبرد .

(2) بالنظر إلى أنهم يعاملون (لا) معاملتهم (إن وأخواتها) ؛ لأنها نقيضتها ، والعرب يحملون الشيء على نقيضه . ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل، ج 1، ص106 ، وابن عصفور، شرح الجمل ، ج2، ص273 ، والسيوطي ، همع الهوامع ، ج 1 ، ص 529 .

(3) سقطت من أ .

(4) في أ و إلم .

(5) قال الدكتور حسن موسى الشاعر : "تتبعت الآيات القرآنية التي وردت فيها [لا إله إلا الله] أو ما كان على وفق هذا الأسلوب، فوجدتها كلها جاءت برفع الاسم الواقع بعد "إلا"، ولم تأت قراءة واحدة، ولو شاذة؟ بالنصب. وهذه هي الآيات مع السور التي وردت فيها في القرآن الكريم: أ- [لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّه] : الصافات (35)، محمد (19). ب- [لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ] : البقرة (163 ، 255)، آل عمران (2، 6، 8 1)، النسا ء (87) والأنعام (102 ، 106)، الأعراف (158)، التوبة (31، 129)، هود (14)، الرعد (30)، طه (8، 98)، المؤمنون (116)، النمل (26)، القصص (0 7، 88)، فاطر (3)، الزمر (6)، غافر (3، 62، 65)، الدخان (8)، ا لحشر (22، 23)، التغابن (13)، المزمل (9). جـ [لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا] : النحل (2)، طه (14)، الأنبياء (25).د- [لا إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ] : الأنبياء (87). هـ _ [فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ] : الأنعام (17)، يونس (107). ق قال أبو جعفر النحاس في قوله تعالى: [اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ] : ويجوز في غير القرآن: لا إله إلا إياه، نصب على الاستثناء . وكرر هذه العبارة بعينها القرطبي عند حديثه عن هذه الآية ، وقال الزجاج: ولو قيل: لا رجل عندك إلا زيداً جاز. ولا إله إلا اللّه جاز، ولكن الأجود ما في القرآن، وهو أجود أيضا في الكلام، قال اللّه عز وجل: [إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ] ، فإذا نصبت بعد إلا فإنما نصبت على الاستثناء. الشاعر ،حسن موسى، رسالة إعراب لا إله إلا الله لابن هشام الأنصاري ، ص2.

المنارة للاستشارات
ww

أما إذا رفع فالأقوال فيه خمسة منها قولان[1] معتبران وثلاثة لا معمول عليها فالقولان المعتبران أن يكون رفعه على البدلية[2] ، وأن يكون على الخبرية[3] والأول هو المشهور ، وعليه فقيل إنه بدل من الضمير المستتر في الخبر المقدر ،وقيل مِنْ اسم لا باعتبار محله قبل دخولها والأول أولى لقربه ؛ ولأن الإتباع بحسب اللفظ أولى من الإتباع بحسب المحل فإن قلت لفظ الضمير ليس مرفوعًا[4] وإنما[5] محله الرفع كما أن محل اسم لا قبل دخولها الرفع ففي كل إتباع إتباع باعتبار[6] المحل ، قلتُ: المراد باللفظ لفظ العامل فإن العامل في الخبر ملفوظ به وهو مجموع لا واسمها عند سيبويه[7]، أو لا فقط عند غيره[8] ، ففيه إتباع محل تلفظ بعامله[9] بخلاف ما إذا كان مرفوعًا بالابتداء قبل دخول دخول لا فإن عامله وهو الابتداء قد زال بوجود لا، فإن قيل: الضمير جزئي لا يقبل الاشتراك حتى يشمل المستثنى وهو الله فيخرج منه ؛لأن الضمير معرفة وهي ما وضع لشيء بعينه فهو موضوع لمعنى جزئي كالمخاطب

(1) في ب قولا ، وقد أوصلها ابن هشام إلى ستة أوجه .

(2) قال ابن هشام :" وهذا الإعراب مشهور في كلام جماعة من أكابر هذه الصناعة، قيل أطبق عليه المعربون من المتقدمين وأكثر المتأخرين .ابن هشام ،رسالة في إعراب لا إله إلا الله ،ص 10 ،المغني ، ص 634، ينظر :ابن يعيش ،شر ح المفصل، ج2 ،ص91،الشيخ خالد،التصريح ج1، ص351 ،السيوطي،همع الهوامع ،ج 2 ، ص 203 .

(3)هذا منقول عن الشلوبين فيما علّقه على المفصل، ونقله عن الزمخشري في حواشيه ابن عمرون على أن يكون الاستثناء مفرغًا ، و"إله "اسم "لا" بني معها، و "إلاّ اللّه "الخبر . ابن هشام ، رسالة في إعراب لا إله إلا الله ، ص 17.

(4) في أ مرفوع .

(5) في ب إن .

(6) في ب بحسب .

(7)سيبويه ،الكتاب ،ج2 ،ص 274، ابن السراج ، الأصول في النحو ،ج1 ،ص 380.

(8)اختلفوا في خبر (لا) فقال سيبويه هو مرفوع بالابتداء كما يرتفع قبل دخول (لا) وحجَّتهُ شيئان : أحدُهما أنَّه لَمَّا كان موضع (لا) واسمها رفعاً كان الخبر مرفوعاً على ذلك التقدير، والثاني أنَّ (لا) ضعيفة جداً فلم تعمل في الاسمين بخلاف (كان) و(إنَّ) ، وقال الأخفش هو مرفوع بـ (لا) لأنَّها اقتضت اسمين وعملت في أحدهما فتعمل في الآخر ك (إنَّ) ـ العكبري ، عبدالله بن الحسين، اللباب علل البناء والإعراب ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، ط ،1(دمشق ، دار الفكر ، 1995م)،ج1، ص 234..ابن الخباز ، توجيه اللمع ، تحقيق د.فايز زكي دياب ،ط 1(مصر، دار السلام ، 1423هـ ـ 2002م)، ص 214.

(9)في أ بعامل .

المنارة للاستشارات
ww

المعين في نحو أنت عالم[1] ، وآلة الوضع كلية كمطلق مخاطب بناء على ما حققه السيد[2] أجيب بأنه وإن كان ضمير الغائب جزئيًا وضعًا لكنه يكثر استعماله في الكليات مجازًا إذا عاد إلى كلي كما قاله العصام[3]، أما إذا بنيتا على مذهب السعد[4] من أن الضمير كلي وضعًا واستعمالًا وأن وضعه وضع العلم الجنسي فلا إشكال واعترض كل من قولي البدلية أما الأول فإنه[5] حينئذ يكون بدل بعض وليس ثَمَّ رابط[1]يربطه بالمبدل منه وبأن

(1)يستشكل الإبدال من الضمير باعتبار الضمير جزئيًا لا يحتمل الاستثناء منه؛ قال الدسوقي:إنما صح الإبدال منه؛ لأن الضمير يشمله النفي أيضًا وإن لم تباشره أداة النفي وهذا الضمير عائد على "إله" المستغرق نفيه وذلك يوجب عمومه في مدلوله المصحح للاستثناء منه فاندفع ما يقال أن الضمير جزئي لا يحتمل الاستثناء منه فكيف يبدل منه والحال أن البدل في الاستثناء على حكم الاستثناء فلا يبدل إلا مما يتحمل الاستثناء، وحاصل الجواب أن معنى كونه جزئيًا أنه وضع ليستعمل في معنى , والإله المستغرق نفيه معنى وإن كان عاما باعتبار مدلوله.

(2)هو السَّيِّدَ الْجُرْجَانِيَّ : أوالشريف الجُرجاني(740 ـ 816 هـ/ 1339 -1413م) : علي بن محمد بن علي الشريف الحسني الجرجاني المعروف بسيد مير شريف، تنظر أقوال (السيد، العصام ، السعد) عند: العطار ،**حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع**، بهامشه تقرير الشربيني، وأسفل الهامش تقريرات الشيخ محمد عليش بن حسين المالكي، ط 1(لبنان ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، د ن)، ج1 ، ص 329، قال العطار،ج1 ، ص 329،"آلَةَ الْوَضْعِ مَفْهُومٌ كُلِّيٌّ تَنْدَرِجُ فِيهِ الْأَجْزَاءُ الْمُسْتَحْرَجَةُ وَغَيْرُ الْمُسْتَحْرَجَةِ كَمَا إذَا قَدَّرَ الرَّجُلُ ابْنًا لَهُ وَوَضَعَ لَهُ اسْمًا" ،قال أيضا ،ج2 ،ص 396" وَقَدْ يُجَابُ أَمَّا عَنْ الْأَوَّلِ فَلِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْمُصَنِّفُ جَرَى عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَقُولُ إنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْأُمُورِ الْكُلِّيَّةِ كَمَا هُوَ مُخْتَارُ **السَّعْدِ** ، وَمَذْهَبُ الْمُتَقَدِّمِينَ أَيْضًا كَمَا ذَكَرَهُ **الْعِصَامُ** فِي شَرْحِ الْوَضْعِيَّةِ فَتَدْخُلُ تَحْتَ مَا مَوْضُوعُهُ كُلِّيٌّ ، أَوْ يَقُولُ بِمَذْهَبِ الْمُتَأَخِّرِينَ الَّذِي اسْتَحْدَثَهُ الْعَضُدُ وَتَبِعَهُ فِيهِ **السَّيِّدُ** وَغَيْرُهُ بِأَنَّهَا جُزْئِيَّاتٌ وَضْعًا وَاسْتِعْمَالًا "،قال السيوطي :"المضمر واسم الإشارة كلي وضعًا جزئي استعمالًا"،وينظر:المطول ،ج2، ص 253،وفيض الفتاح على حواشي تلخيص المفتاح،ج2، 246،245 .

(3)العصام الإسفراييني (873 – 945 هـ = 1468 – 1538 م): إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني عصام الدين: صاحب (الأطول – ط) في شرح تلخيص المفتاح للقزويني، في علوم البلاغة، ولد في إسفرايين (من قرى خراسان)،وله تصانيف غير (الأطول) منها (ميزان الأدب – ط) ، و (حاشية على تفسير البيضاوي – خ) في الأزهر، و(شرح رسالة الوضع للإيجي– خ) في أوقاف بغداد، و(حاشية على تفسير البيضاوي لسورة عم – خ) في الرباط، وشروح وحواش في (المنطق) و (التوحيد) و (النحو) طبع بعضها . الزركلي ، الأعلام ،ج1 ، ص 66.

(4)السعد التفتازاني (712 – 793 هـ = 1312 – 1390 م) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين: من أئمة العربية والبيان والمنطق ، من كتبه (تهذيب المنطق – ط) و (المطول – ط) في البلاغة، (إرشاد الهادي – خ) نحو، وغيرها،الزركلي، الأعلام ،ج7 ، ص 219،السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق: على محمد عمر،د.ط (القاهرة : مكتبة الخانجي،2005م) ،ص 391 .

(5) في أ فبأنه .

المنارة للاستشارات
ww

بينهما مخالفة فإن البدلَ موجب والمبدل منه منفي ، وأجيب عن الأول بأن إلا وما بعدها من تمام الكلام الأول وإلا قرينة مفهمة أن الثاني قد كان يتناول الأول فمعلوم أنه بعضه فلا يحتاج إلى رابط، وعن الثاني بأمرين: الأول أنه بدل من الأول باعتبار عمل العامل وتخالفهما[2] في النفي والإثبات لا يمنع البدلية ؛ لأن قاعدة البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه ، الثاني أن البدل ليس هو لفظ الله فقط بل هو مجموع إلا الله وإلا بمعنى غير كأنه قال[3]لا إله غير الله[4] وحينئذ يكون البدل في الاستثناء أشبه ببدل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكل، وأما الثاني فبأن الله حينئذ بدل من إله مع أنه معرفة فلا يصح إحلاله محل الأول ؛ لأن (لا) لا تعمل إلا في النكرات ، وأجيب بأن البدل هنا باعتبار توهم كون العامل فعلًا مقدرًا والتقدير لا يستحق العبادة أحد إلا الله ، وهذا يمكن فيه إحلال البدل محل المبدل منه بأن تقول لا يستحق العبادة إلا الله .

واعترض القول بالخبرية بثلاثة أمور الأول أنه يلزم عليه كون خبر لا معرفة وهي لا تعمل في المعارف ، **والثاني** أن الاسم المعظم مستثنى ، والمستثنى مغاير للمستثنى منه ومقتضى كونه خبرًا أنه عينه فيتنافيان ، **الثالث** أن اسم لا عام والاسم المعظم خاص ، والخاص لا يكون خبرًا عن العام ،وأجيب عن الأول بأنه حال تركيب الاسم مع (لا) لا عمل لها في الخبر بل[5] هو مرفوع بما كان مرفوعًا به[6] قبل دخولها ؛ لأن شبهها بأن ضَعُفَ حين ركبت[7] لصيرورتها جزء كلمة وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا أن يبطل عملها في الاسم أيضًا لكن أبقي

(1) في ب برابط .

(2) في أ تخالفها.

(3) سقطت من ب .

(4) ينظر: الحكمي ، حافظ بن أحمد بن علي، معارج القبول بشرح سلم الوصول ،تحقيق : عمر بن محمود أبو عمر، ط 1(السعودية ، الدمام ، دار ابن القيم ،1410 هـ – 1990 م) ج2 ، ص 432، الرازي، روح المعاني ، ج2، ص 7، ج12 ، 82، 214، الشيخ خالد ، التصريح ، ج1، ص 350، الأشموني ، شرح الأشموني ج2، 305، القرطبي ، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الجامع لأحكام القرآن الكريم ، تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، ط2 (القاهرة،دار الكتب المصرية ، 1384هـ – 1964 م) ،ج 1،ص 103.

(5) في أ با .

(6)سقطت من أ .

(7) في ب ركب .

المنارة للاستشارات
ww

عملها فيه لقربه وجعلت هي ومعمولها بمنزلة المبتدأ قال ابن مالك[1] والذي عندي أن سيبويه[2] يرى أن لا المركبة لا تعمل في الاسم أيضًا ؛ لأن جزء الشيء لا يعمل[3] فيه، وعن الثاني بأن جعله خبرًا بالنظر لا له أي أنه خبر عنه وجعله مستثنى بالنظر للضمير المحذوف أي أنه مستثنى منه لا من إله فهو مستثنى من الضمير المستتر في الخبر المقدر لصحة المعنى وخبر بالنسبة إلى اللفظ من غير اعتبار شيء مقدر كقولهم ما قام إلا زيد فإنه مستثنى من مقدر وفاعل بحسب اللفظ ، واعترض بأن الضمير الراجع لإله عينه فيعود الإشكال ، وأجيب بأنه يلاحظ في الاستثناء أن الضمير عام والله مستثنى منه فحصلت المغايرة بينهما وفي الخبرية كون عين إلا إله فحصل الاتحاد ، وعن الثالث بأن إلا إله وإن كان عامًا لكن المقصود نفي الآلهة غيره تعالى وإثباتها لفرد وذلك الفرد هو الله الواقع خبرًا على أن محل عدم صحة الإخبار بالخاص عن العام إنما هو في حالة إيجاب الخاص للعام لا في حالة سلبه عنه ، **وأما الأقوال الثلاثة الباقية** التي لا معول عليها **فأحدها** أن إلا ليست أداة استثناء بل بمعنى غير وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم لا باعتبار المحل والتقدير لا إله غير الله في الوجود فإلا اسم ظهر إعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف[4] وألغز في ذلك بعضهم بقوله :

حَاجَيْتُكُمْ لِتُخْبِرُوا مَا اسْمَانِ وَأَوَّلُ إِعْرَابِهِ فِي الثَّانِي
وَهْوَ مَبْنِيٌّ بِكُـــلِّ حَـــالٍ هَا هُوَ لِلنَّاظِرِ كَالْعِيَانِ[5]

(1) ابن مالك ، شرح التسهيل ، تح: محمد عبد القادر عطا ، طارق فتحي السيد، ط1(بيروت :لبنان ، دار الكتب العلمية ، 1422هـ. 2001م) ، ج2 ، ص 55، **وابن عقيل** ، شرح ابن عقيل ، ج1، ص 341.

(2)سيبويه ،الكتاب ،ج2 ،ص 274. ابن السراج ، الأصول في النحو ،ج1 ،ص 380، الصبان ،حاشيته على شرح الشيخ الأشموني على ألفية الإمام ابن مالك ، ج1، ص 7.

(3) في أ تعمل .

(4)الخبر في هذا الموضع محذوف ، و"إلا اللّه "صفة لإله على الموضع ، أي موضع لا مع اسمها، أو موضع اسمها قبل دخول "لا"،ولا يستنكر أصحاب هذا القول وقوع "إلا" صفة ، فقد جاء [لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا] قال ابن هشام في المغني ، ص 74: "إلاّ" تكون صفة بمزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبهه. فمثال جمع المنكر [لو كان فيهما آلهةُ إلا اللهُ لفسدتا]،وقال العكبري في التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، د ط (مصر ،نشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه ، د ت) ، ج 2، ص914: "إلا الله" الرفع على أنّ " إلا" صفة بمعنى غير.

وينظر: الزجاج ، إبراهيم بن السري ،معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د. عبد الجليل شلبي ، ط1 (بيروت ، صيدا ، عالم الكتب ، 1408، 1988م) ، ج 3، ص388، الزركشي ، معنى لا إله إلا الله ، ص82 .

(5) البيتان للدَّمَامِينِيُّ أوردهما في أل المعرفة لِإِفَادَةِ الِاتِّصَافِ بِنَفْيِ كُلِّ وَصْفٍ وَعَطْفٍ عَلَى كُلِّ وَصْفٍ ضِدِّهِ لِإِرَادَةِ الِاتِّصَافِ بِوَصْفٍ وَسَطٍ بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ الْمَنْفِيَّيْنِ ؛ لِأَنَّ الْوَصْفَيْنِ ضِدَّانِ عَلَى طَرِيقَةِ قَوْلِهِمْ: الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ .

المنارة للاستشارات
ww

واعترض بأن المقصود من هذا الكلام أمران نفي الألوهية عن غير الله تعالى وإثبـــات الألوهية [1] له تعالى ؛ لأن الحصر[2] يستفاد منه الأمران بطريق المنطوق وعند جعل إلا بمعنى غير ينتفي الحصر ولا يفيد التركيب إلا الأمر الأول وهو نفي الألوهية عن غير الله تعالى[3] دون الأمر الثاني فإن قيل يستفاد ذلك بدلالة[4] المفهوم قلنا: أين دلالة المفهوم من دلالة المنطوق على أن المفهوم المذكور مفهوم لقب وهو مختلف فيه؟ ورُدَّ بأن المعتمد في الأصول أن الحصر لا يفيد إلا أحد الأمرين بطريق المنطوق ، وأما الثاني فمستفاد بطريق المفهوم فلا فرق بين الحصر وغيره.

القول الثاني: أن لا إله في موضع الخبر بحسب الأصل وإلا الله في موضع المبتدأ بحسب الأصل[5] فإن الأصل إله ثم قدم الخبر وقرن بلا وأخر المبتدأ وقرن بإلا ؛ لإفادة الحصر والذي أحوج إلى ذلك المحافظة على قاعدة أن المبتدأ معرفة والخبر نكرة وضعف بأنه يلزم عليه أن الخبر يبنى مع لا وهي لا يبنى معها إلا المبتدأ ، **والقول الثالث**: أن الاسم مرفوع بإله كما يرتفع الاسم بالصفة في قولنا أقائم الزيدان[6] ؛ لأن إلهًا بمعنى مألوها من أله أي عبد فيكون

وقد وردا في : التحرير والتنوير ، ج 18 ، ص 240.

(1) في ب وإثباته ، وفي هامشها الأصل وإثبات الألوهية.

(2) في هامش ب "قول الشيخ ومن ثم كان التركيب مفيدًا للحصر أي على أحد القولين من أن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي وأما على القول بأن ما بعد إلا مسكوت عنه فلا يكون واحد من التركيب مفيدًا للحصر كذا قرر شيخنا العدوي ، كلام الشيخ وقال شيخنا الملوي كان في كلام ناظر الجيش نقصًا ؛ لأن قوله ومن ثم إلخ لا يترتب على ما قبله وكأنه قال وأما في الكلام الناقص فالمقصود إثبات إلا لما بعدها نحو ما قام إلا زيد ومن ثَمَّ على هذا فالمراد من هذا التركيب ما قام إلا زيد . ا هـ بهامش .

(3) في أ عن غيره تعالى .

(4) في أ بطريق .

(5)ذكر ذلك الزمخشري في كلام تلقفه عنه بعض تلامذته، وكتب ما ملخصه: اعلم أن متقدمي الشيوخ ذهبوا إلى أن قولنا: لا إله إلا اللّه، كلام غير مستقل بنفسه، بل بتقدير خبر، أي في الوجود، أو موجود، أو لنا، تقدير قولنا: لا رجلَ في الدار إلا زيدٌ ، فجعلوا الكلام جملتين، وليس كذلك، ولا يحتاج إلى تقدير، لأن الكلام لا يخلو من وجهين: أحدهما أصل الكلام. الثاني: تفريع يزيد الكلام تحقيقا، وفائدة زائدة. ابن هشام ، رسالة في إعراب لا إله إلا الله ، ص 22، المغني ، 634 ،الشيخ خالد ، التصريح ، ج1، ص 358.

(6) هذا قولٌ لابن هشام قال: "سادسها: أن تكون "لا" مبنية مع اسمها، و"إلا اللّه" مرفوع بإله، ارتفاع الاسم بالصفة، واستغني بالمرفوع عن الخبر، كما في مسألة: ما مضروب الزيدان، وما قائم العمران، وشجعني على ذلك قول الزمخشري رحمه اللّه تعالى: إله بمعنى مألوه ، من أُلِه إذا عُبِد. ولو قلت: لا معبود إلا اللّه، لم يمتنع فيه ما ذكرت". ابن هشام ، رسالة في إعراب لا إله إلا الله ، ص 24.

المنارة للاستشارات
ww

مرفوعًا على أنه نائب فاعل أغنى عن الخبر وضعف ذلك بأن إلهًا ليس بوصف صريح فلا يستحق عملا وأيضًا لو كان عاملًا فيما يليه لوجب إعرابه وتنوينه ؛ لأنه مطول[1] وأجيب بأن بعض النحاة يجيز حذف التنوين في مثل ذلك ونظر فيه بأن الذي يجيز حذفه يجيز إثباته أيضًا ، ولم يعلم أن أحدًا أجاز التنوين في لا إله إلا الله ، ورد هذا التنظير بأن عدم جواز ذلك إنما هو من جهة الشرع فلا ينافي جوازه قياسًا .

[وجها النصب]

وأما النصب فذكروا له وجهين[2] الأول: أن يكون على الاستثناء من الضمير المستتر في الخبر المقدر لا على البدل من اسم لا ؛ لأنه معرفة ولا إنما تعمل في نكرة ، **والثاني** أن يكون إلا الله صفة لاسم لا باعتبار محله بعد دخول الناسخ ، واعترض[3] الأول بأن الكلام غير موجب فيترجح اتباع المستثنى للمستثنى منه في إعرابه للمشاكلة بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين[4] ؛ لأن إلا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة وأجيب بأن الإتباع إنما يترجح إذا حصلت مشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه في ظهور الإعراب أما إذا لم تحصل كما هنا ، وكما في لا رجل فيها إلا زيدًا[5] كان النصب على الاستثناء أحسن من الإتباع ؛ لأن لأن المبدل منه سواء كان الضمير المستتر في الخبر أو اسم لا باعتبار المحل لا يظهر فيه إعراب فلم تحصل مشاكلة في الإعراب ، واعترض الثاني بأنه يلزم عليه أن لا يكون الكلام نصًا في ثبوت الألوهية لله تعالى الذي هو المقصود الأهم إذ المعنى لا إله غير الله ويبقى الكلام مسكوتًا فيه عن ألوهيته[6] تعالى ، ورد بما تقدم قريبًا.

[نوع الاستثناء]

واختلف في الاستثناء المذكور هل هو متصل أو منقطع أو لا متصل ولا منقطع ووقعت مناظرة فيه بين سيدي محمد الشيشيني[7] وسيدي عبد الله الهبطي[1] وألف كل منهما رسالةً فقال الأول النفي إنما يتسلط على الآلهة

(1) في هامش ب قوله مطول أي يسمى بذلك ويسمى أيضا بغيرة .
(2) في أ توجهين .
(3) في أ واعتراض .
(4) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة 25 ، ج1 ، ص 266.
(5) في أ زيد .
(6) في أ ألوهية .
(7)ينظر: الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، د ط (بيروت ، دار الكتب العلمية، 1415 هـ)، ج 1 ، ص 429، ولم أقف له على ترجمة .

المنارة للاستشارات
ww

المعبودة بباطل بتنزيلها منزلة العدم[2] (كما في قوله تعالى[لا رَيْبَ فِيهِ] [3] تنزيلا لريب المرتابين منزلة العدم) [4] لكون القرآن ليس محلًا للريب والاستثناء منقطع وهو استثناء محاشاة بمعنى أنه لم يدخل في النفي حتى يخرج منه بل هو منوي تقديم ثبوته والمعنى إلا إله بحق ثابت ، ولا إله بباطل موجود ولا يرد أن الآلهة بباطل موجودة ؛ لأنا نزلناها منزلة العدم لعدم فائدتها فالاستثناء ظاهري لا باطني ولو نظر لكونه ظاهريًا لا باطنيًا معًا لكان كذبًا من وجهين أحدهما ثبوت الألوهية الباطلة لله تعالى ؛ لأن المستثنى يكون من جنس المستثنى منه والثاني نفي الآلهة الباطلة مع وجودها ؛ لأن المعنى لا إله باطل إلا الله فإنه إله باطل وهذا لا يقوله عاقل ، وقال[5] الثاني إنما تسلط على الآلهة المعبودة بحق في اعتقاد عابديها كالأصنام والشمس والقمر وذلك أن المعبود بباطل له وجود في الخارج (ووجود في ذهن المؤمن بوصف كونه) [6] ووجود في ذهن الكافر بوصف كونه حقًا فهو من حيث وجوده في الخارج في نفسه لا ينتفي ؛ لأن الذوات لا تنفى ، ولذا احتاج الشيشيني[7] إلى قوله بتنزيلها منزلة العدم حتى يصح توجه النفي إليها، وكذا من حيث وجوده في ذهن المؤمن بوصف كونه باطلًا إذ كونه معبودا بباطل أمر حق لا

(1)الهبطي (000 – 963 هـ = 000 – 1556 م) عبد الله بن محمد الهبطي أبو محمد من كبار الزهاد في المغرب، أصله من صنهاجة طنجة، صنف كتبا، أكبرها " الإشادة بمعرفة مدلول كلمة الشهادة " وله " منظومة – خ " في فقه مالك، للنسائي في مجموع بخزانة الرباط (1647 د) و" أجوبة في مسائل من التوحيد – خ " في تمكروت توفي عن نيف وثمانين سنة. الزركلي ، الأعلام ، ج4 ، ص 128.

(2) قال البجيرمي :"فإن قلت : هل المنفي في لا إله إلا الله المعبود بحق أو المعبود بباطل ؟ قلت : وقع في ذلك نزاع ، والحق أن النفي إنما يتسلط على الآلهة المعبودة بحق لا الآلهة المعبودة بباطل ؛ لأن المعبود بباطل له وجود في الخارج ووجود في ذهن المؤمن بوصف كونه باطلاً ، ووجود في ذهن الكافر بوصف كونه حقاً فهو لوجوده في الخارج لا يصح نفيه ؛ لأن الذوات لا تنفي ، وكذا من حيث وجوده في ذهن المؤمن أي من حيث كونه معبوداً بباطل لا ينفي إذ كونه معبوداً بباطل أمر حق لا يصح نفيه وإلا كان كذباً ، وإنما ينفي من حيث وجوده في ذهن الكافر بوصف كونه معبوداً بحق ، فالمعبودات الباطلة لم تنف إلا من حيث كونها معبودة بحق فلم ينف في لا إله إلا الله إلا المعبود بحق غير الله تعالى ـ اهـ ملوي ـ ؛ لأن المعبود بحق أمر كلي لم يوجد منه إلا الله تعالى فيكون الاستثناء متصلاً". البجيرمي ، سليمان بن محمد ، تحفة الحبيب على شرح الخطيب ط1 (لبنان ،بيروت، دار الكتب العلمية ، 1417هـ –1996م) ج 1 ، ص 15.

(3) سورة البقرة من الآية 2 .

(4) سقطت من ب .

(5) زيادة في أ .

(6)سقطت من ب .

(7) ينظر: الآلوسي ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، ج 1 ، ص 429.

المنارة للاستشارات
ww

يصح نفيه وإلا كان كذبًا فتعين أن نفيه إنما هو من حيث وجوده في ذهن الكافر بوصف كونه معبودًا بحق والمعنى لا معبود بحق موجود إلا الله فالمستثنى داخل في المستثنى منه بمعنى أنه فرد من أفراده خارج من حكمه وهو النفي فصح الحكم على الاستثناء بالاتصال نظرًا أي الأول[1] ألا ترى أن قولك جاء القوم إلا زيد من قبيل الاستثناء المتصل اتفاقًا مع أن المستثنى خارج من حكم المستثنى منه فلا[2] يقال يلزم من تفسير إله بمعبود بحق استثناء الشيء في نفسه ؛ لأن الله اسم للمعبود بحق أيضا ؛ لأنا نقول مفهوم إله كلي ومفهوم الله جزيء ؛ لأنه علم على المعبود بحق الموجد للعالم واستثناء الجزيء من الكلي صحيح لكن إطلاق الجزيء والكلي في حقه تعالى لا يجوز إلا في مقام التعلم لما في ذلك من إيهام ما لا يليق وإذا دققت النظر وجدت الخلاف المذكور لفظيًا ؛ لأن كُلًا ناظر لجهة كما تقرر لو نظر لها الآخر لسلم ما قاله صاحبه والنفي على الثاني من باب عموم السلب ؛ لأنه متعلق بجميع أفراد إلا الله ومتى كان النفي متعلقًا بجميع الأفراد بأن تكون القضية دالة على نفي الحكم عن كل فرد من أفراد الموضوع كان ذلك من باب عموم السلب نحو كل إنسان لم يقم فإنه يفيد نفي القيام عن كل فرد من أفراد الإنسان بخلافه على الأول فإنه من باب سلب العموم ؛ لأن النفي متعلق بما عدا مولانا جل وعز من أفراد الإله ومتى كان النفي متعلقًا ببعض الأفراد بأن تكون القضية دالة على نفي الحكم عن بعض أفراد الموضوع كان ذلك من باب سلب العموم نحو كل إنسان لم يقم[3] فإنه يفيد نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد (من أفراد الإنسان بخلافه على الأول فإنه من باب سلب العموم ؛ لأن النفي متعلق بما عدا مولانا جل وعز من أفراد الإله ومتى كان النفي متعلق ببعض الأفراد بأن تكون القضية دالة على نفي الحكم عن بعض أفراد الموضوع كان ذلك من باب سلب العموم نحو لم يقم كل إنسان فإنه يفيد نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد)[4] ،وقد علم علم مما مر أن كلًا من القولين صحيح لكن الأولى الثاني أعني كون الاستثناء متصلًا ؛ لأنه المتبادر من كلام النحاة ؛ ولأن الاستثناء حقيقة فيه وإطلاقه على غير المنقطع مجاز ولا يقدح فيه أن عبادة المعبودات بحق غيره تعالى تقديرية وعبادته تعالى بحق تحقيقية ؛ لأن ذلك لا يضر في الاستثناء المتصل بل المدار فيه على مطلق الاتحاد

(1) في هامش ب قوله الأول وهو كونه فردا في أفراده خارج في حكمه وهو النفي.
(2) في أ لا يقال .
(3) في ب لم يقم كل إنسان.
(4) ما بين القوسين سقط من النسخة ب .

المنارة للاستشارات
ww

في الوصف وهو هنا مطلق العبادة[1] بحق ، وأورد على الأول أنه إن لم يمكن تسلط العامل في الاستثناء المنقطع على المستثنى كما هنا ، وكما في ما زاد هذا المال إلا النقص وجب نصبه على الاستثناء باتفاق الحجازيين والتميميين ولا يجوز رفعه على البدلية[2] ؛ لأن المستثنى ليس بعض المستثنى منه على أن تواتر رفع الله هنا ، ورُدَّ بأنه لا يتعين عند الرفع كونه بدلًا بل يجوز رفعه على الخبرية أو غيرها مما مر ، ويجوز أيضا كما قال السيرافي[3] كونه مبتدأ وخبره محذوف ، وإلا بمعنى لكن والتقدير لا إله معبود بحق لكن الله معبود بحق على أن محل وجوب النصب إذا كان الاستثناء منقطعًا قطعًا إذا[4] ما احتمل ذلك واحتمل الاتصال كما هنا فيجوز رفعه ونصبه .

وقال بعضهم[5] الاستثناء هنا قسم مستقل لا يتصف بكونه متصلًا ولا منقطعًا لئلا يتوهم أن يقال المستثنى بعض المستثنى منه ؛ ولأنه إن كان متصلًا لزم أن يكون المستثنى منه جنسًا أخرج الله منه فيكون نوعًا مركبًا من

(1) في هامش ب قول الشيخ ومن ليس مذهبه ذلك يقول إن ما بعد إلا سيكون عندي مسكوت عن حكمه فلا يحكم عليه بشيء فالكلام على حذف مضاف وسبب الخلاف هو أن الإخراج بإلا هل هو من المحكوم به كالقيام مثلا أو في الحكم قال بالأول الجمهور وقال بالثاني الحنفية وعليه يكون ما بعد إلا مخرجا من حكم المتكلم فيكون مسكوتا عن حكمه مثلا الكلمة المشرفة فيها الحكم على ما قبل إلا بنفي آلهة غيره ، ومن يقول بأن الاستثناء من النفي إثبات يقول بثبوت ألوهيته تعالى من الكلمة المشرفة ؛ لأن نقيض النفي الإثبات ، ومن يقول ما بعد إلا لم يحكم عليه كان مسكوتا فيه بالنسبة إلى نقيض ما قبلها ويحتمل أن لا يحكم عليه أ هـ كذا بهامش وليس في نقله كبير فائدة ؛ لأن المصنف سيأتي يتكلم عليه .

(2) يجب النصب في المستثنى اتفاقًا في نحو ما زاد هذا المال إلا ما نقص ، فما مصدرية ونقص صلتها وموضعهما نصب على الاستثناء ، ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل لأنه لا يصحّ تسليط العامل عليه إذ لا يقال زاد النقص ، ومثله ما نفع زيد إلا ما ضرّ إذ لا يقال ما نفع الضرّ . الدرويش ، محي الدين، إعراب القرآن وبيانه، د ط(سوريا ، دار الإرشاد ، د ت) ،ج10 ، ص 505 ، وينظر في ذلك : سيبويه ،الكتاب ، ج2، ص319 ، والرضي ،شرح الكافية، ج1، ص228، ابن هشام ، شرح شذور الذهب ،ج2 ، ص 484.

(3) تبع السيرافي في هذا القول أكثر النحويين .ينظر ابن يعيش ،شرح المفصل ، ج2 ، ص 91، الشيخ خالد، التصريح،ج1 ،ص 351 ، السيوطي، همع الهوامع ،ج1 ،ص530 ،أبو حيان، البحر المحيط ، ج4 ، ص 403.

(4) في أ أما .

(5)هو مذهب ابن الضائع ،وقد اختلف النحاة في نوع البدل في الاستثناء على مذهبين :**الأول** : أن البدل في الاستثناء هو بدل بعض من كل ، وهو مذهب البصريين ينظر : الرضي ، شرح الكافية، ج 2،ص 127، 128، وابن عقيل ،المساعد، ج 1،ص 560، وابن هشام ، أوضح المسالك ، ج 3،ص 402، والشيخ خالد ،التصريح، ج 1،ص 349 ، والأشموني ،شرح الأشموني، ج 2،ص 145، والصبان ،حاشية الصبان، ج 2،ص 145 .

المنارة للاستشارات
ww

ذلك الجنس وفصل آخر وهو محال وإن كان منقطعًا لزم أن لا يصدق عليه أنه إله ولا يخفي ضعف هذا القول إذ لا يلزم في الاستثناء المتصل كون المستثنى نوعًا من جنس ويكفي في الاستثناء المنقطع المغايرة بين المستثنى والمستثنى منه في كون الأول معبودًا بحق والثاني بباطل وإن أطلق على كل أنه إله ، وأما توهم كونه بعضًا فلا يضر ؛ لأنهم صرحوا بتجويز البدلية وأنه بدل بعض والمراد بعض من مفهوم المستثنى منه ولو نظر لمثل[1] هذا التوهم لمنع إطلاق لفظ الاستثناء ؛ لأن معناه الإخراج وهو فرع تصور الدخول فلا يضر توهم البعضيه لصحتها هنا بالمعنى الذي تقرر سابقا ومما يضعف هذا القول إجماع النحاة على أن الاستثناء لا يخرج عن المتصل والمنقطع على ما فيه هذا كله بالنظر لما يقتضيه التركيب بحسب الوضع ،وأما[2] بحسب المقام فقال المقْتَرَح[3] في الأسرار العقلية[4] ما معناه لا في لا إله إلا الله ليست على بابها لنفي الجنس كما يعتقده كل قاصر وإلا لزم عليه كفر وإيمان في كل زمن ينطق

المذهب الثاني : أن البدل في الاستثناء هو قسم مستقل عن أقسام البدل ، وهو مذهب ابن الضائع ، ونسبه إلى سيبويه، قال ابن الضائع : " فعلى هذا البدل في الاستثناء أشبه ببدل الشيء من الشيء ، وهما لعين واحدة من بدل البعض من الكل ،والدليل على ذلك أن بدل البعض من الكل إنما هو على أن وضعوا الكل موضع البعض مجازا ثم جئت بالبعض الذي أردته بالكل بيانا ،وليس كذلك في الاستثناء بل البعض في الاستثناء ليس هو البعض الذي وضعت الكل موضعه ، بل هو بعض آخر مخالف لذلك البعض في الحكم .... والدليل على أن سيبويه أراد هذا الذي فسرت تشبيهه – أعني : البدل في الاستثناء – بقولك : مررت برجل زيد ، وهذا ليس بدل بعض من كل ، ولا تعرض حيث ذكر البدل لبدل البعض من الكل أصلا ..... ولم يفهم أحد عنه مراده ،ولو قيل : إن البدل في الاستثناء قسم برأسه ليس من تلك الأبدال التي بينت في غير الاستثناء لكان وجها وهو الحق". ينظر : ابن الضائع ، شرح جمل الزجاجي أ (رسالة للدكتوراه) بعنوان(ابن الضائع وأثره في النحو مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرحه لجمل الزجاجي)، تح. د / يحي علوان البدراوي ، رسالة (دكتوراه) مقدمة إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة (14.6هـ / 1986م) برقم (2333 / 2334) ،ج3، ص990 .

(1) سقطت من ب .

(2) في أ أما .

(3)المقترح ، هو أبو العز تقي الدين مظفر بن عبد الله بن علي المصري الشافعي. قال السيوطي: "كان إماماً كبيراً، له التصانيف في الفقه والأصول والخلاف، ديّناً ورعاً، كثير الإفادة". وقد شرح كتاب "المقترح في المصطلح" للبروي شرحاً نفيساً، عُرف واشتهر به حتى صار يلقب بالتقي المقترح، ومن كتبه "الأسرار العقلية في الكلمات النبوية" و"شرح الإرشاد في أصول الدين للجويني". توفي سنة 612 هـ. البغدادي: هدية العارفين ، ج 2، ص463، الصفدي ،الوافي بالوفيات ، ج1، ص279، كحالة ، معجم المؤلفين ، ج12، ص299.

(4) المقترح،مظفر بن عبد الله ،**الأسرار العقلية في الكلمات النبوية** ،**تحقيق** نزار حمادي،ط1 (د م،1430 هـ) ص 41.

المنارة للاستشارات
ww

فيه بهذه الكلمة ؛لأن نفي الإله أولا يعم حتى الله تعالى وهذا كفر وقوله إلا الله إيمان فيلزم أن كل متلفظ بها مرتد تائب وهو باطل بالإجماع وإنما المقصد بها[1] الإيمان فالمخلص من ذلك أحد **أمور ثلاثة:**

الأول: أن تجعل لا وما دخلت عليه اسمًا موضوعًا لوحدته تعالى فيكون لوحدته تعالى اسمان اسم بسيط وهو الله واحد واسم مركب وهو لا إله إلا الله ودلالة المركب عليها أقوى من دلالة البسيط ؛ لأن الأول ينفي التعدد اتصالًا وانفصالًا بخلاف الثاني على ما قاله بعضهم [2]وحينئذ[3] فالاستثناء على غير ظاهره ولم يوجد من أول الأمر الإثبات ، ونظير ذلك ما قاله القاضي الباقلاني[4] في ليس له عليّ عشرة إلا ثلاثة فإنه جعل ذلك اسمًا للسبعة فيكون للسبعة اسمان بسيط وهو سبعة ومركب وهو عشرة إلا ثلاثة . **الثاني:** أن المراد بلا إله إلا الله نفي الآلهة ما عدا الله تعالى وإلا الله قرينة [5]على ذلك (فالاستثناء منقطع)[6]كما قاله أكثر الأصوليين[7] في ليس له عليّ عشرة إلا ثلاثة فإن المراد بالعشرة عندهم في ذلك هو السبعة إطلاقًا لاسم الكل على الجزء وإلا ثلاثة قرينة لإرادة ذلك فإلا ليست للإخراج ولم يوجد في أول الأمر إلا النفي .

الثالث: أن يلاحظ الاستثناء والإخراج قبل الحكم فالإله عام ثم أخرج منه الله ثم حكم عليه بالنفي فلم يتوجه النفي إلا على الآلهة ما عداه تعالى كما قاله بعض الأصوليين[8] في المثال المذكور من أن المراد بالعشرة فيه جميع

---

(1) في أ قصد بهذا .

(2) في هامش ب قوله على إلخ من أنه لا يفيد إلا نفي التركيب ؛ لأن الواحد عندهم هو الذي لا ينقسم ا هـ كذا بهامش .

(3) في أ وح .

(4) في أ البلاني .القاضي الباقلاني (338 – 403 هـ = 950 – 1013 م):محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر: قاض، من كبار علماء الكلام، من كتبه (إعجاز القرآن – ط) ، و(الإنصاف – ط) وغيرها الزركلي ، الأعلام ، ج6 ، ص 176، ابن خلكان ، أحمد بن محمد ،وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ،المحقق : إحسان عباس ، د ط (بيروت ، نشر : دار صادر ، د ت) ،ج 1، ص 481.

(5) في هامش ب قوله قرينة فليست نافية وقولهم إلا للإخراج أي ظاهرا لا تناولًا ولا قصدًا ، أ هـ أي يتناوله النفي فالنفي لا يتناوله هـ .

(6) زيادة في هامش ب .

(7) التفتازاني ، مسعود بن عمر ، شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه ،تحقيق : زكريا عميرات ، ط 1، (لبنان ،بيروت ، دار الكتب العلمية ،1416 هـ – 1996 م) ج 2، ص 56.

(8) هذا نظير ما ذكره الزركشي في قوله "وَذَكَرَ الرَّافِعِيُّ فِي كِتَابِ الْإِقْرَارِ فِيمَا إذَا قال له عَلَيَّ عَشَرَةٌ إلَّا خَمْسَةً إلَّا خَمْسَةً لُزُومُ عَشَرَةٍ لِأَنَّ الثَّانِيَ مُسْتَغْرِقٌ لِلْأَوَّلِ فَيُلْغِيهِ" البحر المحيط في أصول الفقه ، ج2 ، ص 448.

المنارة للاستشارات
ww

أفرادها ثم أخرج منها الثلاثة فبقي سبعة ثم أسند إليها الحكم أعني النفي فلم يتوجه فيلزم[1] تناقض ؛ لأن الإقرار إنما هو للباقي بعد الإخراج ، وكذلك ما هنا فتلاحظ الإله كليا ثم تصفه بكونه غير الله تعالى ،ثم تأتي بالنفي والمعنى الإله الموصوف بكونه غير الله ليس موجودًا ، انتهى [2] بإيضاح وزيادة .

[الخلاف في دلالة الكلمة المشرفة]

واعلم أن الكلمة المشرفة تدل بحسب الأصل على نفي الألوهية عن غير الله تعالى[3] وإثباتها له تعالى وجه[4] القصر إما قصر إفراد[5] إن كان المخاطب بها مجوسيًا، أو[6] وثنيًا ،أو قصر قلب[7] إن كان دهريًا[8] ،أو طبيعيًا طبيعيًا ،أو قصر تعيين[9] إن كان واقفًا شاكًا في مدلولها، واختلف في دلالتها على المعنى المذكور فقيل بأصل[10] الوضع ، وقيل بعرف الشرع ومبنى الخلاف على أن الاستثناء من النفي إثبات وعكسه أولى[11] وذلك أن العلماء أبا حنيفة[12] وغيرُهُ اتفقوا على أن إلا للإخراج وأن المستثنى مخرج وأن كل شيء خرج من نقيض دخل في نقيضه فهذه ثلاثة أمور متفق عليهن[1] .

---

(1) في أ فلم يلزم .

(2) في ب أ هـ .

(3) في أ غيره .

(4) سقطت من ب .

(5)قصر إفراد :إذا اعتقد المخاطب الشركة، فإذا قلت: لا قائم إلا محمد، تخاطب رجلًا يعتقد أن القائم محمد وعلي، فهذا القصر قصر إفراد، يعني: بعدما كان المخاطَب يتصور أن القائمين كثير، صار الآن لا يتصور إلا واحدًا.

(6) سقطت الواو من أ .

(7)قصر قلب :إذا اعتقد العكس ، ومثاله: هذا إنسان يعتقد أن عَمرًا هو الكاتب، فقلت: لا كاتب إلا علي، فهذا قصر قلب ؛ لأن المخاطب يعتقد أنه لا كاتب إلا عمرو، فقلبت أنت الأمر عليه، وقلت: لا كاتب إلا علي أو محمد، فخاطبته بغير ما كان، وهذا يسمى قصر قلب ؛ لأنك قلبت مفهوم المخاطب إلى ضده .

(8)في هامش ب بفتح الدال ويضم أيضا كما في القاموس ا هـ كاتبه .

(9)قصر تعيين :إذا اعتقد واحدًا غير معين ،وذلك نحو أن يسألك سائل، فيقول: يا فلان، هل عمرو هو الكاتب أو خالد؟ فقلت: لا كاتب إلا خالد، فهذا تعيين .

(10)سقطت من أ .

(11) في أ أولًا .

(12) قال العيني:" وأبو حنيفة يقول الاستثناء من النفي ليس بإثبات واستدل بقوله لا نكاح إلا بولي ولا صلاة إلا بطهور فإنه لا يجب تحقق النكاح عند الولي ولا يجب تحقق الصلاة عند الطهور لتوقفه على شرائط أخر". محمود بن أحمد، عمدة القاري

المنارة للاستشارات
ww

[الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي]

وبقي أمر رابع مختلف فيه وهو أنا إذا قلنا قام القوم إلا زيدًا مثلا فهناك أمران الفعل كالقيام والحكم به فاختلفوا هل المستثنى مخرج في القيام أو في الحكم به؟ فقال الجمهور كالشافعي[2] وأئمة اللغة[3] في القيام فيدخل في نقيضه وهو عدم القيام فلذا قالوا الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي ، وقال أبو حنيفة[4] هو مستثنى من الحكم فيخرج لنقيضه وهو عدم الحكم فيكون غير محكوم عليه بل مسكوتًا عنه فأمكن أن يكون قائمًا وأن لا يكون فلا يكون الاستثناء في النفي إثباتًا ولا في الإثبات نفيًا فإذا قال له عليّ عشرة إلا ثلاثة كان انتفاء ثبوت الثلاثة عندنا بدلالة اللفظ وعنده بحكم البراءة الأصلية وإذا قال ليس له علي عشرة إلا سبعة كان ثبوت السبعة عندنا بدلالة اللفظ وعنده بالعرف فعنده لا إله إلا الله لا تدل على ثبوت الألوهية لله تعالى بحسب الوضع بل بعرف الشرع وعندنا تدل بحسب الوضع على نفي الألوهية عن غير الله تعالى وثبوتها له تعالى [5].

[مَفْهُومُ الْحَصْرِ]

شرح البخاري، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر ، د ط(بيروت ، الناشر: دار الكتب العلمية ، 1421 هـ) ، ج9 ، ص 421، السبكي ، علي بن عبد الكافي، الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، ط1(بيروت ،دار الكتب العلمية،1404هـ)ج3، ص209 ، الصنعاني، محمد بن إسماعيل أصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الآمل ، ج1 ،ص 325.

(1) في أ عليها .

(2)ينظر: الصنعاني ، أصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الآمل ، ج1، ص 255.

(3)قال القرطبي:"لا خلاف بين أهل اللسان وغيرهم أن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفى"، تفسير القرطبي ، ج10 ، ص 37، وقال الرازي "الاستثناء من النفي إثبات ، وذلك مختلف فيه بين الأصوليين ، والصحيح أنه لا يقتضيه ؛ لأن الاستثناء يقتضي صرف الحكم عن المستثنى لا صرف المحكوم به عنه ، وإذا كان تأثير الاستثناء في صرف الحكم فقط بقي المستثنى غير محكوم عليه لا بالنفي ولا بالإثبات" . مفاتيح الغيب ، د ، ط (بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، د ت) ،ج10 ،ص 170.

(4)ينظر: المحلي ، جمع الجوامع بشرح المحلي مع حاشية البناني ، د ط (بيروت ،دار الفكر ،1402هـ-1982م) ،ج2 ، ص 15، 16، ونظام الدين، عبد العلي محمد بن الأنصاري ،فواتح الرحموت شرح مُسَلَّم الثُّبوت ، ط1(مصر ، بولاق، طبع المطبعة الأميرية ،1324هـ)،ج1 ،ص 326 ، وما بعدها .

(5)سقطت من أ .

المنارة للاستشارات
ww

وهل دلالتها عليها[1] بطريق المنطوق أو بطريق المنطوق في الأول والمفهوم في الثاني خلاف عندنا فذهب إلى الأول أبو الحسين ابن القطان[2]،والشيخ أبو إسحاق الشيرازي في الملخص[3] ،ورجحه القرافي في قواعده[4] ، والبرماوي شيخ المحلي في متن ألفيته[5] قال بدليل أنه لو قال ما له عليَّ إلا[6] دينار كان ذلك إقرارًا بالدينار ولو كان ذلك ذلك بالمفهوم لم يؤاخذ به لعدم اعتبار المفهوم في الأقارير [7]، ولا يلزم أن يكون اللفظ له مفهوم ، وذهب ابن السبكي[8] وشارحه الجلال المحلي [9]إلى الثاني فقالا دلالتها على نفي الألوهية عن غير الله منطوق وعلى ثبوتها لله

(1)في ب عليهما .

(2)ابن القطان(000 – 359 هـ = 000 – 970 م):أحمد بن محمد بن أحمد بن القطان: فقيه شافعي، من أهل بغداد، ووفاته بها. له مصنفات في أصول الفقه وفروعه. الزركلي ، الأعلام ،ج1 ،ص209. ابن خلكان ،وفيات الأعيان ،ج1 ،ص 70 ، الخطيب البغدادي ، ج 4،ص 365. ينظر قوله : المرداوي ،التحبير شرح التحرير ،ج6 ،ص 2963.

(3)ينظر: الزركشي ، محمد بن بهادر ، البحر المحيط في أصول الفقه ،تحقيق د. محمد محمد تامر، د ط (لبنان، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1421هـ – 2000م)، ج3 ، ص 133،المرداوي، التحبير شرح التحرير، ج6 ، ص 2964. والكتاب اسمه الملخص في الجدل . والشيرازي هو: جمال الدين إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي ، الشهير بأبي إسحاق ، كتبه في الفقه مشهورة منها: التنبيه (ط) ، المهذب (ط) وله في الأصول: التبصرة (ط) ، اللمع (ط) ، شرح اللمع (ط) ، وله في الجدل: الملخص في الجدل (رسالة ماجستير في أم القرى 1408 هـ) ، والمعونة في الجدل (ط) ، وله: طبقات الفقهاء (ط) توفي عام 476 هـ . ينظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 4 ،ص 215 ، الذهبي ، سير أعلام النبلاء، ج 18 ، ص 452 .

(4)اسمه: "أنوار البروق في أنواع الفروق" للشيخ شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي، وهو مجلد كبير، جمع فيه خمسمائة وأربعين قاعدة من القواعد الفقهية. البغدادي ،كشف الظنون، ج 1، ص 168. القرافي، أحمد بن إدريس الصنهاجي الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق (مع الهوامش) ،ج3 ، ص312.

(5)البرماوي (763 – 831 هـ = 1362 – 1428 م) محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني البرماوي، أبو عبد الله، شمس الدين: عالم بالفقه والحديث، شافعي المذهب مصري ، من كتبه (شرح الصدور بشرح زوائد الشذور – خ) في النحو، ومنظومة في (الفرائض – خ) مشروحة، و(المقدمة الشافية في علمي العروض والقافية – خ)، وغيرها. الزركلي ، الأعلام ،ج6 ،ص188،كحالة، معجم المؤلفين ،ج10 ،ص 132.

(6)سقطت من أ .

(7)في أ الأقرير. ينظر: العطار ، حسن بن محمد ، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع بهامشه تقرير الشربيني، وأسفل الهامش تقريرات الشيخ محمد على بن حسين المالكي، ط 1(لبنان ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، د ن)، ج 1 ، ص 329 .

(8)في أ وذهب السبكي .

(9)المحلي ،شرح جمع الجوامع لابن السبكي ،ج1 ،ص 113.

المنارة للاستشارات
ww

لله مفهوم مخالفة قال شيخ الإسلام زكريا[1] ولا بعد فيه ؛ لأن القصد أولًا بالذات رد ما خالفنا فيه المشركون لا إثبات ما وافقونا[2] عليه فكان المناسب للأول المنطوق وللثاني المفهوم وأجاب عن الاستدلال بمسألة الإقرار بأن محل عدم اعتبار المفهوم فيما إذا كان بغير الحصر كما يفهمه كلامهم ويؤيد هذا ما قاله السعد في مقام الرد على الحنفية حيث قال: لكن إنكار دلالة ما قام إلا زيد على ثبوت القيام لزيد يكاد يلحق بإنكار الضروريات وإجماع أئمة العربية على أن الاستثناء من النفي إثبات لا يحتمل التأويل فنحو لا إله إلا الله يدل بمنطوقه على نفي الألوهية غير

الله تعالى ويدل بمفهومه على إثبات[3] الألوهية لله تعالى اهـ .

وقال ابن دقيق العيد[4] كلام الحنفية مراوغة جدلية والشارع خاطب من لا يعرف الشرع بلا إله إلا الله وأمرهم بها بها ؛ لإثبات مقصود التوحيد وحصل الفهم لذلك منهم من غير احتياج لأمر زايد ، ولولا أن الإثبات فيها معروف بغير الشرع ما حسن[5] ذلك ولو[6] كان وضع اللفظ لا يقتضي ذلك لكان أهم المهمات أن يعلمنا الشارع ما[7] يقتضيه بالوضع من غير احتياج لأمر آخر فإن ذلك المقصود الأعظم في الإسلام انتهى [8]؛ ولذا قال الكمال ابن الهمام[9] منهم الأوجه قول طائفة من الحنفية بقول الجمهور أن الاستثناء من النفي إثبات ومن

(1)الأنصاري ،زكريا، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، ج2 ، ص 315.

(2) في أ وفقونا .

(3) في أ ثبوت .

(4) ابن دقيق العيد (625 – 702 هـ = 1228 – 1302 م) محمد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح، تقي الدين القشيري، المعروف كأبيه وجده بابن دقيق العيد،له تصانيف، منها (إحكام الاحكام – ط) مجلدان، في الحديث، و (الإلمام بأحاديث الأحكام – ط) صغير، و(الإمام في شرح الإلمام – خ) ، وله (الاقتراح في بيان الاصطلاح – خ) ،وغيرها. الزركلي ، الأعلام ،ج6 ،ص 283. الذهبي ، محمد بن أحمد ،معجم المحدثين ،، ج1، ص125. ينظر قوله عند: الصنعاني، إجابة السائل شرح بغية الآمل ، ج1 ،ص 326.

(5)في أ أحسن .

(6)في ب فلو لا .

(7) في ب لما .

(8) في ب أ هـ .

(9)قال ابن الهمام :"(وَالْجُمْهُورُ وَمِنْهُمْ طَائِفَةٌ مِنْ الْحَنَفِيَّةِ) كَفَخْرِ الْإِسْلَامِ وَمُوَافِقِيهِ ذَهَبُوا إلَى الْحُكْمِ (فِيمَا بَعْدَ إلَّا بِالنَّقِيضِ ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ لِنَقْلِ الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ النَّفْيِ إلَخْ) أَيْ إثْبَاتٍ وَقَلْبُهُ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ (وَلَا يَسْتَلْزِمُ) هَذَا (كَوْنَ الْإِخْرَاجِ بِطَرِيقِ الْمُعَارَضَةِ

المنارة للاستشارات
ww

الإثبات نفي ، قال صاحب الهداية[1] لو قال ما أنت إلا حر يعتق ؛ لأن الاستثناء من النفي إثبات على وجه التوكيد كما في كلمة الشهادة أ هـ .

والمنطوق ما دل عليه اللفظ في محل النطق بأن لا يتوقف على واسطة[2] كمعنى زيد في نحو جاءني زيد والمعنى الأسد في رأيت اليوم أسدًا ، والمفهوم ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق بأن كان مسكوتًا عنه فإن وافق حكمه حكم المنطوق يسمى [3] مفهوم موافقة وهو حجة باتفاق كتحريم ضرب الوالدين الدال عليه قوله تعالى [فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ] [4]، وإن خالف حكمه حكم المنطوق سمي مفهوم مخالفة[5] نحو [فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً] [6] أي لا أكثر من ذلك وهو حجة لغةً لا شرعًا إلا إذا كان لقبًا فلا يكون حجةً مطلقًا خلافًا لجماعة كالدَّقَّاق[7] وهو الاسم الجامد أو الذي غلبت عليه الاسمية كالغني في حديث [مَطَلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ] [8]، فإنه مشتق من الغنى وغلبت

لِعَدَمِ اتِّحَادِ مَحَلِّ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ كَمَا ذَكَرْنَا آنِفًا) مِنْ أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى سَبْعَةٍ وَعَلَى تِسْعِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ بِالْإِثْبَاتِ لَا يُعَارِضُهُ نَفْيُهُ عَنْ ثَلَاثَةٍ وَعَنْ خَمْسِينَ".التقرير والتحرير في علم الأصول ،ج2 ،ص 214.

(1)المرغيناني ،أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني (511هـ/ 593هـ) الهداية في شرح بداية المبتدي ،تحقيق : طلال يوسف ، د ط (لبنان ، بيروت ، الناشر :دار احياء التراث العربي ، د ت) ،ج2 ، ص 53 .

(2) في أ الواسطة .

(3) في أ سمي .

(4) سورة الإسراء من الآية 23 .

(5) مفهوم المخالفة معناه : إذا كان حكم المفهوم مخالف لحكم المنطوق.

(6) سورة النور من الآية 4 .

(7) مفهوم اللقب هو تعليق الحكم بالاسم العلم، نحو: قام زيد، أو اسم النوع، نحو: في الغنم زكاة، ولم يعمل به أحد إلا أبو بكر الدقاق، كذا قيل، وقال سليم الرازي في "التقريب": صار إليه الدقاق وغيره من أصحابنا –يعني الشافعية– وكذا حكاه عن بعض الشافعية ابن فورك، ثم قال: وهو الأصح. الشوكاني، محمد ، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول ،تحقيق : الشيخ أحمد عزو عناية ،ط1(دمشق ، كفر بطنا، نشر : دار الكتاب العربي، 1419هـ – 1999م)،ج2 ، ص 45. المحلي ،شرح جمع الجوامع لابن السبكي ،ج1 ،ص 113.

(8)الحديث رواه الإمام البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه– وتمامه : أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قال [مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيءٍ فَلْيَتْبَعْ] كتاب الحوالات باب في الحوالة وهل يرجع في الحوالة، ج 2، ص799، وباب إذا أحال على ملي فليس له رد، ج 2، ص799، وكتاب الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس باب مطل الغني ظلم، ج 2، ص 845، وأخرجه ابن حبان في صحيحه كتاب البيوع باب الحوالة ذكر الأمر بالاتباع لمن أحيل على مليء ماله

المنارة للاستشارات
ww

عليه الاسمية وتمام الكلام على ذلك في كتب الأصول[1] ، ثم الخبر في[2] لا إله إلا الله محذوف تقديره معبود بحق وبهذا يجاب عن قول الرازي[3] إن قدر أنه لا إله في الوجود إلا الله جاز أن يكون إلها في الإمكان ، وإن قدر في الإمكان يصير المعنى لا إله ممكن إلا الله فإنه موجود ممكن عقلا والجميع باطل فلا يتم به التوحيد مع أنها كلمة توحيد اتفاقًا انتهى ، هذا حاصل ما تيسر جمعه على ما يتعلق بهذه الكلمة المشرفة من الإعراب وغيره[4] حسبما فتح الله به تعالى ، وهو أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب ، وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ، آخر[5] ،كتب هذه الرسالة فقيد عفو ربه حسن شحاته ليلة الاثنين المتمم اثني عشر يوماً خلت من شهر جمادى الأولى سنة1303 ألف وثلاثمائة وثلاثة وصلى الله على سيدن محمد وسلم ، آخر .

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث استطعت أن أقف على **مجموعة من النتائج أهمها:**

أولا: عظم مكانة الشيخ عبد الله بن حجازي شيخ الأزهر فقد تولى المشيخة سنة 1208 هـ ، وألف العديد من الكتب والرسائل منها هذه الرسالة ، وتتلمذ على يديه كثير من طلاب العلم .

ثانيا : يجوز في لفظ الجلالة الواقع بعد إلا في لا إله إلا الله الرفع من ستة أوجه، والنصب من وجهين.

ثالثا : نوع الاستثناء في لا إله إلا الله تام منفي ؛ لأن التقدير: لا إله حق إلا الله، وقيل الاستثناء مفرغ، و"إله" اسم "لا" بني معها، و"إلا اللّه" الخبر.

رابعا: يوقفنا البحث على أثر هام من التراث النحوي يتعلق ببيان أوجه الإعراب المتعددة والاستثناء في لا إله إلا الله ،وأوجه الإعراب الجائزة والممتنعة في البسملة، فيظهره للباحثين ودارسي اللغة العربية .

التوصيات :

،ج 11، ص 435 ، وكتاب الدعوى باب عقوبة الماطل ،ج 11، ص 487. ومعناه: أَن يمطِلَ الغَنِيُّ ظلمٌ ، ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ،ج 2، ص14.

(1)العسكري، أبو هلال ،الفروق اللغوية ،د ط (بيروت، دار الكتب العلمية، د. ت) ، ج1 ، ص 613.الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس محمد مرتضى الحسيني، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، كريم سيد محمد محمود، د . ط (بيروت ،دار الكتب العلمية،2012م).،ج39 ، ص 194.

(2) سقطت من أ .

(3) الرازي ، محمد بن عمر، مفاتيح الغيب، د ، ط (بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، د ت) ، ج4 ، ص 149.

(4) في أ من إعراب حسبما .

(5) في أ على يد كاتبه الفقير إلى الله تعالى عبد الله بن إدريس الذي ولد في بلاد سمبق وكان الفراغ .

المنارة للاستشارات
ww

أولا : العمل على إثراء المكتبة النحوية بتراجم من له جهد في التأليف النحوي .

ثانيا:الاهتمام بتحقيق كتب التراث النحوي ورسائله التي لم تحقق بعد والعمل على نشرها .

فهرس المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم .

ـ الأزهري ،خالد ، التصريح على التوضيح ، وبهامشه حاشية الشيخ يس ، د. ط (مصر، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي ، د . ت).

ـ الأشموني، محمد بن على، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان ،د .ط(مصر، دار إحياء الكتب العربية ،د . ت) .

ـ الآلوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، د ط (بيروت ، دار الكتب العلمية، 1415 هـ).

ـ الأنصاري ،زكريا، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، تحقيق : د . محمد محمد تامر ، ط1(بيروت ،دار الكتب العلمية ، 1422 هـ – 2000م).

البجيرمي ، سليمان بن محمد ، تحفة الحبيب على شرح الخطيب ط1 (لبنان ،بيروت، دار الكتب العلمية ، 1417هـ -1996م) .

البخاري ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجامع الصحيح ، ط1 (القاهرة ،نشر : دار الشعب ، 1407 هـ – 1987 م) .

ـ بخيت ، محمد ، شرح جمل الزجاجي بين ابن عصفور (ت669هـ)وابن الضائع(ت680هـ) دراسة نحوية مقارنة، كلية اللغة العربية بالمنصورة جامعة الأزهر،2015م.

ـ البغدادي: إسماعيل ، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون صححه :محمد شرف الدين بالتقايا والمعلم : رفعت بيلكه الكليسي، د ، ط (لبنان، بيروت ،دار إحياء التراث العربي، د، ت) .

هدية العارفين ، د ط (بيروت : دار الكتب العلمية ،1992 م) .

المنارة للاستشارات
ww

ـ البغوي ،الحسين بن مسعود ، معالم التنزيل ، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر – عثمان جمعة ضميرية – سليمان مسلم الحرش ، ط 4 (مصر ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، 1417 هـ – 1997 م).

ـ البيطار ،عبد الرزاق، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ، تحقيق: محمد بهجة البيطار، ، ط4(دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، 1979م) .

ـ التهانوي، محمد على ،كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم ، د ط (بيروت ، مكتبة لبنان ناشرون ،1996 م

ـ التفتازاني ، مسعود بن عمر ، شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه ،تحقيق : زكريا عميرات، ط 1، (لبنان ،بيروت ،دار الكتب العلمية ،1416 هـ-1996 م).

ـ الجبرتي: عبد الرحمن ، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، د ،ط (بيروت ، نشر : دار الجيل ، د، ت) .

ـ حاجي عوض،يعقوب، شرح كافية ابن الحاجب ،تحقيق سعد محمد عبد الرازق ط1(المنصورة، مكتبة الإيمان،

ابن حبان ، محمد بن حبان بن أحمد ، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان،علاء الدين الفارسي، المنعوت بالأمير ، بتحقيق شعيب الأرناؤوط،د ط (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1408هـ).

ـ الحكمي ، حافظ بن أحمد بن علي، معارج القبول بشرح سلم الوصول ،تحقيق : عمر بن محمود أبو عمر، ط 1(السعودية ، الدمام ، دار ابن القيم ،1410 هـ – 1990 م).

ـ أبو حيان ،محمد بن يوسف بن على، ارتشاف الضرب ، تح: د. رجب عثمان محمد ، راجعه: د. رمضان عبد التواب، ط1 (القاهرة: مكتبة الخانجي ، 1428هـ ـ 1998م) .

البحر المحيط ،تحقيق : صدقي محمد جميل ،د ط (بيروت ، الناشر: دار الفكر. 1420 هـ) .

ابن الخباز ،توجيه اللمع ،تحقيق د.فايز زكي دياب ،ط 1(مصر، دار السلام ، 1423هـ ـ 2002م) .

الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي بن ثابت ، تاريخ مدينة السلام (تاريخ بغداد) وذيله والمستفاد، المحقق: بشار عواد معروف، ط1(دار الغرب الإسلامي ،1422 – 2001م) .

ـ ابن خلكان ، أحمد بن محمد ،وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ،المحقق : إحسان عباس ، د ط (بيروت ، نشر : دار صادر ، دت).

ـ الدرويش ، محي الدين، إعراب القرآن وبيانه، د ط(سوريا ، دار الإرشاد ، د ت)

المنارة للاستشارات
ww

الذهبي،محمد بن أحمد، معجم المحدثين، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، ط 1 (الطائف ، مكتبة الصديق ، 1408هـ).

سير أعلام النبلاء،تحقيق شعيب الأرنؤوط ، وحسين الأسد ، ط1(بيروت،مؤسسة الرسالة ، 1401هـ – 1981م) .

ـ الرازي ، محمد بن عمر، مفاتيح الغيب، د ، ط (بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، د ت).

الرضي،محمد بن الحسن ، شرح كافية ابن الحاجب، تح/ أحمد السيد أحمد ،د. ط (مصر: المكتبة التوفيقية ، د ت).

ـ الزبيدي ، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، كريم سيد محمد محمود، د . ط (بيروت ،دار الكتب العلمية،2012م).

ـ الزجاج ، إبراهيم بن السري ،معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د. عبد الجليل شلبي ، ط1 (بيروت ، صيدا ، عالم الكتب ، 1408، 1988م) .

الزركشي ، محمد بن بهادر ، البحر المحيط في أصول الفقه ،تحقيق د. محمد محمد تامر، د ط (لبنان، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1421هـ – 2000م).

رسالة في إعراب لا إله إلا اللّه ،تحقيق علي محي الدين القرة داغي،دط (القاهرة، دار الإصلاح،دت).

ـ الزركلي، خير الدين بن محمود ، الأعلام ، ط 6 (لبنان ، بيروت ، دار العلم للملايين ، 1984م).

ـ السبكي ، علي بن عبد الكافي، الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي، ط1(بيروت ،دار الكتب العلمية،1404هـ) .

طبقات الشافعية الكبرى ،تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ،د.عبد الفتاح محمد الحلو، ط2 (د م ، نشر : هجر للطباعة ، 1413هـ).

ابن السراج ، محمد بن سهل ، الأصول في النحو ، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي،ة ط 3(بيروت: مؤسسة الرسالة ،1988م) .

المنارة للاستشارات
ww

ـ سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب، تح: عبد السلام هارون ،ط 2 (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م) .

ـ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ترجمة ثعلب ، تحقيق: على محمد عمر، د .ط (القاهرة : مكتبة الخانجى،2005م) .

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح/ د. عبد الحميد هنداوي ، د. ط (مصر: القاهرة،المكتبة التوفيقية ، د . ت).

ـ الشوكاني، محمد ، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول ،تحقيق : الشيخ أحمد عزو عناية ،ط1(دمشق ، كفر بطنا، نشر : دار الكتاب العربي، 1419هـ – 1999م)،

ـ الصبان ، الشيخ محمد ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، د، ط(القاهرة، ط/ عيسى البابي الحلبي، د، ت) .

ـ الصنعاني، محمد بن إسماعيل أصول الفقه المسمى إجابة السائل شرح بغية الآمل ، تحقيق : القاضي حسين بن أحمد السياغي والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل،ط1 (بيروت، مؤسسة الرسالة ،1986م).

ـ ابن الضائع ، شرح جمل الزجاجي (رسالة للدكتوراه) بعنوان (ابن الضائع وأثره في النحو مع دراسة وتحقيق القسم الأول من شرحه لجمل الزجاجي)، تح. د / يحيى علوان البدراوي ، رسالة (دكتوراه) مقدمة إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة (14.6هـ / 1986م) برقم (2333 / 2334) .

ـ العسكري، أبو هلال ،الفروق اللغوية ،د ط (بيروت، دار الكتب العلمية، د. ت) .

ابن عصفور، علي بن مؤمن ، شرح جمل الزجاجي ، تح: فواز الشعار ، ط1(بيروت لبنان: دار الكتب العلمية ،1419هـ ـ 1998م).

ـ العطار ، حسن بن محمد ،حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، بهامشه تقرير الشربيني، وأسفل الهامش تقريرات الشيخ محمد على بن حسين المالكى، ط 1(لبنان ، بيروت ، دار الكتب العلمية ،

ـ ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق/ أ . محمد كامل بركات ،د. ط (د. م: دار المدني ، 1405 هـ . 1984م) .

المنارة للاستشارات
ww

ـ العكبري ، عبدالله بن الحسين، اللباب علل البناء والإعراب ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، ط ،1(دمشق ، دار الفكر ، 1995م).

ـ التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، د ط (مصر ،نشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه ، د ت

ـ العيني ، محمود بن أحمد عمدة القاري شرح البخاري، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر ، د ط(بيروت ، الناشر: دار الكتب العلمية ، 1421 هـ) .

ـ القرافي، أحمد بن إدريس الصنهاجي الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق (مع الهوامش) ،تحقيق : خليل المنصور ، د ط (بيروت ،نشر : دار الكتب العلمية ، 1418هـ – 1998م).

ـ القرطبي ، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الجامع لأحكام القرآن الكريم ، تحقيق : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، ط2 (القاهرة، دار الكتب المصرية ، 1384هـ – 1964 م) .

ابن القواس ، عبد العزيز بن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معط ، تح: على موسى الشوملي ، ط 1 (مصر: مكتبة الخريجي ، 1405 هـ .1985 م).

ـ القيسي ،مكي بن أبي طالب ، مشكل إعراب القرآن ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ط2(بيروت ، مؤسسة الرسالة،1405هـ) .

الكتاني ،عبد الحي،فهرس الفهارس،المحقق إحسان عباس، ط2 (بيروت،دار الغرب الإسلامي،1982) .

.كحالة ،عمر رضا، معجم المؤلفين، د. ط (بيروت، مكتبة المثنى ,دار إحياء التراث العربي ،1999م).

المالقي ،أحمد، رصف المباني في شرح حروف المعاني: ، تحقيق د. أحمد الخراط، د ط (دمشق.، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، د ت).

ـ ابن مالك ،محمد بن عبد الله، شرح التسهيل ، تح: محمد عبد القادر عطا ، طارق فتحي السيد، ط1(بيروت :لبنان ، دار الكتب العلمية ، 1422هـ . 2001م) .

شرح الكافية الشافية، تح: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود ، ط 1(بيروت لبنان : دار الكتب العلمية ،1420هـ ـ 2000م).

المنارة للاستشارات
ww

ـ المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، د ط(القاهرة ،نشر:دار الكتب المصرية, 2013م) .

ـ المحلي، جمع الجوامع بشرح المحلي مع حاشية البناني ، د ط (بيروت ،دار الفكر ،1402هـ-1982م).

ـ المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله ، أبو محمد بدر الدين ،الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق د 0 فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل ، د ط (مصر، دار الكتب العربية ، د ت) .

ـ المرداوي، علي بن سليمان ،التحبير شرح التحرير في أصول الفقه ،تحقيق : د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح ، دط (السعودية / الرياض ، مكتبة الرشد،1421هـ – 2000م).

المرغيناني ،أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني 511هـ/ 593هـ ، الهداية في شرح بداية المبتدي ،تحقيق :طلال يوسف ، دط (لبنان ، بيروت ، الناشر :دار احياء التراث العربي ، د ت).

ابن معطي ، يحي بن عبد المعطي بن عبد النور *الدرة الألفية ألفية ابن معطي في النحو والصرف والخط* ،تحقيق : سليمان بن ابراهيم البلكيمي ، دط (مصر ، دار الفضيلة ،نشر: 2010م) .

ـ المقترح،مظفر بن عبد الله ،الأسرار العقلية في الكلمات النبوية،تحقيق نزار حمادي،ط1 (د م،1430 هـ).

ـ ابن الموقت الحنفي ، محمد بن محمد ، التقرير والتحبير علي تحرير الكمال بن الهمام ، ط2 (بيروت ،نشر :دار الكتب العلمية الطبعة ، 1403هـ – 1983م) .

ـ نظام الدين، عبد العلي محمد بن الأنصاري ،فواتح الرحموت شرح مُسَلَّم الثُّبوت ، ط1(مصر ، بولاق، طبع المطبعة الأميرية ،1324هـ).

ـ ابن هشام، عبد الله بن يوسف ، أوضح المسالك ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 5(بيروت، دار الجيل ، 1399هـ ـ 1979م).

ـ رسالة في إعراب لا إله إلا اللّه لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة 761 هـ ، حققها د. حسن موسى الشاعر ، نشر في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددين 82.81، سنة 1409 هـ.

ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق /الأستاذ الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط1(مصر: الإدارة العامة للجامع الأزهر ، د . ت) .

المنارة للاستشارات
ww

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، د . ط (بيروت : نشر، دار السلام،2014م) .

ابن يعيش،الحسن بن محمد ، شرح المفصل، تح/ أ. أحمد السيد أحمد ، ط1(مصر:المكتبة التوفيقية، د .ت) .

المنارة للاستشارات
ww